مجلس بلدي المكلا ومبدأ الانتخابات

د.عادل صالح عبدالله اليماني *

Summary of the thesis

The issue of local councils and the introduction of the principle of elections during 1950-1967 had been gone through two phases. The first phase was since 1950-1962. This phase in the history of the Al-Qaity Sultanate which was marked by the establishment of local and village councils. The Sultanate appointed those in charge of the councils, whether in the main cities or villages, was made up of individuals and close persons, and they were not elected.

The second phase began in 1962-1967, and during that period there were two attempts to experiment with introducing the rule of the people into the councils of the Sultanate. Also during that period, the first electoral experiment was conducted in 1962-1965 in Hadramout, similar to that of the elected parliament in Aden.

The problem arose between the elected members of the council and the men of the state councils in refusing the representative role in the Sultanate, as well as among the elected members of the council themselves who differed in their ideology, in how to run the elected council, and how to work. Consequently, that led to the submission of many resignations from the council. Eventually, the first phase of the elections had failed.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم معلم مجال الاجتماعيات، كلية التربية المهرة، جامعة حضرموت.

As for the second electoral experiment, it was since 1965-1967, which also did not succeed because of the change in the political situation in Hadhramaut and the entire south of Yemen. The idea of liberation and Arab nationalism spread among the people, which led to the end of the Al-Qaity Sultanate, and the beginning of republican rule, with the south that was gained its independence from British colonialism on November 30th 1967.

المقدمة:

الانتخابات هي اختيار مرشح من بين عدد من المرشحين ليكون نائبا لدى السلطة يمثل المجموعة التي ينتمي إليها.

وفي السلطنة القعيطية بحضرموت تم تأسيس المجالس البلدية المحلية عام ١٩٥٠م، إلا أن المجالس المحلية لم يكن لها أشخاص منتخبون من قبل الشعب، وإنما كانت عملية اختيار من قبل السلطة القائمة.

وفي محاولة من قبل الحكومة القعيطية بإشراك الشعب في الحكم عملت على إدخال مبدأ الانتخابات العامة. وهذه المحاولة هي التجربة الأولى في السلطنة ونفدت على مستوى العاصمة المكلا فقط دون غيرها.

نفدت عملية الانتخابات بشكل منظم إلا أن المصاعب قد واجهت المجلس وأهمها الاختلاف في تقبل الفكرة بين التجديد والتحديث.

قسم البحث إلى عدد من المباحث على النحو التالي:

المقدمة، التوطئة، الانتخابات والديمقراطية، تأسيس المجالس البلدية والقروية، الانتخابات ومجلس بلدي المكلا، سير العملية الانتخابية، مصاعب في وجه المجلس، الدورة الثانية لانتخابات المجلس البلدي.

المنهج المتبع: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

أهداف البحث: توجيه الباحثين لدراسة تاريخ السلطنة القعيطية من زوايا مختلفة بعيدا عن الصراع السياسي العسكري.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه ركز على مرحلة معينة من تاريخ السلطنة القعيطية لم يحد الباحث من طرقها من قبل.

الخاتمة.

إن موضوع المجالس المحلية وإدخال مبدأ الانتخابات خلال الفترة الزمنية من ١٩٥٠-١٩٦٧م قد مرت بمرحلتين؛ كانت الأولى: منذ عام ١٩٥٠-١٩٦٢م، اتسمت هذه المرحلة من تاريخ السلطنة القعيطية بتأسيس المجالس المحلية والقروية، وجعلت السلطنة القائمين على هذه المجالس سواء أكان في المدن الرئيسية أو القرى من الذوات والشخصيات المقربة، ولم تكن منتخبة.

المرحلة الثانية: تبدأ عام ١٩٦٢-١٩٦٧م، وخلال هذه الفترة كانت محاولتان لتجربة إدخال حكم الشعب إلى مجالس السلطنة، وخلالها أجريت أول تجربة انتخابية ١٩٦٢-١٩٦٥م في حضرموت إسوة بالمجلس النيابي المنتخب في عدن.

ظهرت المشكلة بين أعضاء المجلس المنتخب ورجال مجالس الدولة في عدم تقبل الدور النيابي في السلطنة، وكذلك بين أعضاء المجلس المنتخبين أنفسهم الذين اختلفوا في فكرهم، وفي كيفية إدارة المجلس المنتخب، وكيفية العمل؛ مما أدى إلى تقديم الكثير من الاستقالات عن المجلس، وفي النهاية فشل المرحلة الأولى من الانتخابات.

أما التجربة الانتخابية الثانية فكانت منذ عام ١٩٦٥-١٩٦٧م التي لم يكتب لها النجاح أيضًا- بسبب تغير الأوضاع السياسية في حضرموت وجنوب اليمن بأكمله، فقد شاع في أوساط الناس فكرة التحرر والقومية العربية مما أدى إلى نهاية السلطنة القعيطية، وبداية الحكم الجمهوري بنيل الجنوب استقلاله من الاستعمار البريطاني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

توطئة:

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعد حق الانتخاب في الدول الديمقراطية من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة

سلمية من شخص إلى آخر، أو من مجموعة إلى أُخرى. [١] كما ينظر عادة للانتخابات على أنها وسيلة للإصلاح السياسي بالسماح بمشاركة الشعب، كما أنها تساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية وذلك من خلال دراسة القوانين بشكل دقيق ومفصل، ولأهميتها توجب أن تبدو ذات مضمون حقيقي، فهناك خطر حقيقي عندما ينظر للانتخابات على أنها عملية شكلية فقط تهدف لإضفاء شرعية على واقع سياسي معين موجود قبل الانتخابات؛ لأن ذلك ربما يزيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض السياسيين ولا يسهم في معالجتهما، والانتخابات الشكلية تضعف الثقة في أي محاولة إصلاح مستقبلية؛ لأن أي إجراءات انتخابية تمثيلية مستقبلية، حتى ولو كانت حقيقية، ستكون محل شك الأفراد والجماعات؛ ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريع وضوابط تهدف إلى ضمان عدم التلاعب بها. [٢]

وقد عرّف لسان العرب الانتخاب بأنها مأخوذة من فعل نخب، "ونخب: أي انتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم، والنخب النزع، والانتخاب الانتزاع، والانتخاب: الاختيار والانتقاء؛ ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنزع منهم". [٣]

أما اصطلاحاً فيعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائبًا يُمَثِّل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم (اقتراع)، أي الاقتراع على اسم معين، ويعد الانتخاب حقاً عاماً للمواطنين وليس لسلطة من السلطات أن تحرم المواطن من ممارسته ما دام مستوفياً شروط السن والعقل واعتبارات الشرف "ليس مجرما محكوماً عليه"، فضلاً عن شرط الجنسية. [٤]

الانتخابات الديمقراطية:

يحتل مفهوم الانتخابات الديموقراطية موقع الصدارة في النظم الديمقراطية، وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا

---

[١] - الموسوعة السياسية. ٢٠٢٠م. Copyright © Political Encyclopedia

[٢] -محمد بن عبد الله آل عبد اللطيف مفهوم الانتخابات وأهميتها:
latifmohammed@hotmail.com

[٣] - لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبي منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت. فصل، نخب، ص٧٥١-٧٥٢.

[٤] - صباح باله: مفهوم الانتخابات. الموسوعة السياسية ٢٠٢٠م.

أنه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية. [١]

ولهذا فإن مضامين الانتخابات الديمقراطية تدور حول معيارين رئيسين: الأول هو حرية الانتخابات أي ضرورة احترام حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسة، والثاني هو نزاهة عملية إدارة الانتخابات، حيث تشير التجارب المعاصرة للدول الديمقراطية إلى أن الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تُجرى إلا في ظل نظم حكم ديمقراطي، بوصفها إحدى آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية، وليست هدفاً في حد ذاتها. [٢]

وعند الحديث في موضوعنا وهو الانتخابات البلدية في السلطنة القعيطية، وتحديدا في مدينة المكلا قبل الاستقلال، نجد أن عملية الانتخابات التي مارستها السلطة في ذلك الوقت ليست قائمة على مبدأ الحزب الواحد أو التعددية الحزبية، بل إن حضرموت بصورة عامة لم ينشأ فيها غير حزب واحد وهو الحزب الوطني [٣].

تعد الانتخابات في حضرموت انتخابات مقيدة على اعتبار أنها جعلت من شروط القبول معايير الثروة أو القوة العقلية لمن أراد أن يمارس حق التصويت، فيكون الاقتراع مقيدًا بنصاب مالي [٤]، فقد اشترطت الانتخابات الحضرمية في عضو المجلس البلدي أن يكون ذكرًا سليم العقل. ويملك عقارًا أو لديه دخل

---

[١]- عبد الفتاح ماضي: مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية اللقاء السنوي الرابع عشر للديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، المنعقد يوم السبت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٢]- عبد الفتاح ماضي: مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية اللقاء السنوي الرابع عشر للديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، المنعقد يوم السبت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٣] - الحزب الوطني: تأسس الحزب الوطني في المكلا سنة ١٩٤٧م عن طريق اندماج النادي الوطني ونادي الموظفين بالمكلا

[٤]- فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز المعرفة – أشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٣٤٠ هـ/٢٠٠٩ م، ص٢٩.

معدله الشهري لا يقل عن (١٥٠شلن)، أو أن يكون من دافعي الضرائب المباشرة للمجلس؛ [١] لذا نجد أن جميع أعضاء المجلس المنتخب في الانتخابات النيابية الحضرمية هم من ملاك الأموال، وإن كان ذلك له أثر كبير في القيام بأعمال المجلس المنتخب كما سيأتي.

تأسيس المجالس البلدية والقروية[٢]:

تحت الأمر الإداري رقم (٢) لعام ١٩٥٠م أنشأت المجالس البلدية والقروية في حضرموت للاشتراك في تحسين الحالة العامة من الوجهة الزراعية والصحية والقانونية والنظامية، ولرفع مستوى المعيشة العام في جميع مدن وقرى السلطنة القعيطية، حيث تكون لمجلس المدينة أو القرية السلطة على الأفراد أو الجماعات في حدود المدينة أو القرية لتنفيذ واعتماد الأوامر المشروعة؛ للمحافظة على حقوق الصحة والقانون والنظام والتحسين الزراعي[٣] ، وتكون المجالس البلدية مسئولة عن تنفيذ جميع الأوامر التي يصدرها سكرتير الدولة عن طريق النواب والقوام والتي تخص مدنهم أو قراهم، ومناطق القرى الزراعية والآبار وغيرها [٤]، وقد صدر قانون تأسيس هذه المجالس في ١٧ربيع الثاني ١٣٦٩هـ/٥فبراير ١٩٥٠م تحت مسمى قانون تأسيس المجالس البلدية والقروية، كما صدر قانون آخر سنة ١٣٧٢هـ/١٣أكتوبر ١٩٥٢م لتأسيس محاكم المجالس المحلية، وسمي هذا القانون بقانون محاكم المجالس المحلية. [٥]

١- صحيفة الطليعة، عدد ١٥٣، الخميس ١٢محرم ١٣٨٢هـ/ ١٤/يونيو ١٩٦٢م، ص٢.

٢- يراد بالمجلس البلدي: ذلك المجلس الذي تشمل اختصاصاته ووظائفه على العناية بأمر البلدة ونظافتها وما يتبع ذلك من إنشاء الحدائق والمنتزهات، كما تشول وظيفته على متابعة شئون البيع والشراء ومراقبة البضائع وتحديد الأسعار، كما تشمل على متابعة الأملاك الخاصة والعامة ومنع أي تعدي يطرأ عليها. (فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان: الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، ص ١٩.)

٣- وثيقة: أمر إداري رقم (٢) لعام ١٩٥٠م بخصوص أنشأ المجالس المحلية والقروية في السلطنة القعيطية، صادر ب تاريخ١٦ ربيع ثاني ١٣٦٩هـ/ ٤فبراير ١٩٥٠م.

٤- وثيقة: عبارة عن ملحق برقم (١) لعام ١٩٥٠م.تبين مهام المجالس البلدية والقروية كل في منطقته.

٥- وثيقة: قانون تأسيس محاكم المجالس المحلية، صادر بتاريخ ٢٣محرم ١٣٧٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٥٢م.

سن قانون المجالس البلدية والقروية على أن يكون الرئيس مقدم أو زعيم المدينة أو القرية الذي يعينه النائب، أما الأعضاء فلا يقل عددهم عن الستة، ولا يزيد عن ثمانية، هذا لمجلس المدينة، أما مجلس القرية فلا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، ولا يزيد عن أربعة من الأهالي المقيمين في المدينة أو القرية. [١]

ألغي قانون المجالس المحلية والقروية الصادر عام ١٩٥٠م ليعوض عنه بقانون آخر سمي (بقانون المجالس المحلية)، جاء فيه: يصبح قانون المجالس البلدية والقروية لاغٍ، غير أن هذا الإلغاء لا يؤثر على تأسيس أي مجالس بلدية أو قروية تم بموجب ذلك القانون وتعديلاته، كما لا يؤثر على أي عوائد أو رسوم وضعت بموجب أو تعديلاته، ولا على أي إجراءات قانونية اتخذت لجباية تلك العوائد أو على أي تثمينات[٢] لأغراض جباية تلك العوائد، وأن أي خطوة اتخذت أو في النية اتخاذها بموجب القانون الملغي أو تعديلاته تعتبر صحيحة وكأنها عملت بمقتضى هذا القانون"[٣] (المقصود به قانون ١٩٥٢م).

صدر أمر إداري رقم ١٦ لعام ١٩٥٢م بالنظم الخاصة بالمجالس الفرعية وتسمى (بالمجالس القروية)، وفيها يخول نواب الألوية السلطة أن يختاروا أو يعينوا بالتشاور مع أهالي القرى رؤساء وأعضاء لهذه المجالس، بشرط أن تكون المجالس من شخصيات ذات نفوذ في القرية ومعرفة بحبها للعمل وللصالح العام، ومن ذوي الخبرة بأحوال القرية وعاداتها[٤].

كما صدر أمر مستديم رقم (١) بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٥م لتنظيم أعمال المجالس البلدية وأعمال لجانها، واستمرارًا للتعديلات والتوجيهات لتحسين سير أعمال المجالس المحلية في السلطنة القعيطية صدر المنشور رقم ١٩/٨٢/٢٧لسنة ١٩٥٨م، والمعرف بكيفية تفتيش المجالس المحلية والغرض منه توحيد طريقة

---

١ - وثيقة: قانون تأسيس المجالس البلدية والقروية ، ٥فبراير ١٩٥٠م.

٢ - هكذا وجدت في المادة (٢) من القانون رقم (١) وهو قانون لتحديد سلطات وواجبات المجالس المحلية الصادر في ٢٣محرم ١٣٧٢هـ/ موافق١٣أكتوبر ١٩٥٢م.ولعل المراد بها جمع تثمين البضائع.

٣ - وثيقة: قانون المجالس المحلية الصادر في ٢٣محرم ١٣٧٢هـ/ موافق١٣أكتوبر ١٩٥٢م

٤ - وثيقة: أمر إداري رقم (١٦) لعام ١٩٥٢مخاص بترتيب نظم المجالس القروية، صدر في ٢١أكتوبر عام ١٩٥٢م.

التفتيش، وتحاشي التضارب في التوجيهات والإرشادات من المفتشين والمشرفين، ومعرفة المطلوب عمله حتى يعرف المختصون مسئولياتهم.[١]

وعلى الرغم من كل التعديلات والأوامر الصادرة الهادفة إلى تحسين أعمال المجالس المحلية في المدينة أو الفرعية في القرى إلا أن هناك الكثير من الاختلالات التي رافقت سير أعمال هذه المجالس، فقد وردت بلاغات من حكام الألوية أن بعض القضاة الشرعيين يتدخلون في قضايا يختص بها محاكم المجالس المحلية.[٢]

أما مجلس بلدي المكلا فقد صدر الإعلان الرسمي رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠م لتأسيسه بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٦٩هـ /١٢ أغسطس ١٩٥٠م، برئاسة السيد عبد القادر أحمد بافقيه، وعضوية تسعة آخرين، هم: (١) الشيخ عبد الرحمن سعيد بازرقان، (٢) الشيخ عمر محمد باحشوان، (٣) السيد علوي محمد الصافي، (٤) السيد محسن بن علوي شيخان، (٥) فرج مبارك وحدين، (٦) الشيخ سالم أبوبكر باغويطة، (٧) الشيخ سالم عمر بالكور، (٨) الشيخ سعيد بن سالم باسنبل، (٩) الشيخ عبود بن سالم بوعسكر، وقد مثل الشيخ محمد عبد القادر بامطرف عضو مؤقت من قبل المستشارية.[٣]

وعلى ما يبدو ومن خلال الوثائق والصحف المحلية المزامنة لذلك الوقت تبين عدم الرضا من تصرفات المجالس المحلية، وتدخلها في كثير من الأمور الخارجة عن نطاق عملها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يصبح رئيس المجلس المحلي هو السلطة العليا في المجلس دون بقية الأعضاء، فكان هذا له مردود سلبي على سير عمل المجالس المحلية، ومن المستغرب أنه خلال الفترة منذ عام ١٩٥٠حتى عام ١٩٦٣م لم يعترض أعضاء المجالس المحلية على سير عملها، وعلى ما يبدو أن المد الثوري من قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر وتغلغل الأفكار الثورية بين عامة الشعب بدأ التغير في أسلوب الكلام أثناء المخاطبات، وزاد أكثر بعد صدور قانون الحريات وإنشاء النقابات العمالية في السلطنة القعيطية وغيرها من الأفكار

[١]- وثيقة: منشور عام برقم ١٩/٨٢/٢٧ لعام ١٩٥٨م بخصوص كيفية تفتيش المجالس المحلية، صادر عن الإدارة الإقليمية بالمكلا بتاريخ ١٣٧٧/١٢/١٤هـ/١٩٥٨/٧/١م

[٢]- وثيقة: صادرة عن الإدارة الإقليمية بالمكلا إلى رئيس المجلس العالي. بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨م.

[٣]- وثيقة إعلان رسمي رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠م، بخصوص تأسيس مجلس بلدي المكلا، صادر في ٢٩شوال ١٣٦٩هـ/١٢أغسطس ١٩٥٠م بإمضاء السلطان صالح.

التحررية الناشئة، كل ذلك أدى إلى أن يفرض على السلطنة القعيطية أن تتماشى مع الوضع الثوري الجديد.

الانتخابات ومجلس بلدي المكلا:

أصدر وزير السلطنة القعيطية جهان خان في ٣ يونيو منشورا رقم ٦ لعام ١٩٦٢م أعلن فيه عن إدخال مبدأ الانتخاب المباشر في المجالس البلدية المحلية بالدولة، ويطبق هذا المبدأ لأول مرة في مجلس بلدي المكلا، ثم ينظر بعد ذلك في إمكانية تطبيقه في بقية مجالس المقاطعات الأخرى. [١]

بدأ العمل للتجهيز لسير عملية الانتخابات في مدينة المكلا منذ عام ١٩٥٩م، ولهذا الغرض تشكلت لجنة مكونة من سبعة [0] أعضاء لبحث الموضوع بصورة نهائية، مستعينة بأنظمة انتخابات بلدية عدن لعام ١٩٥٤م لاختيار ما يلائم منها للظروف والأحوال في السلطنة القعيطية [٢].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتسيير الانتخابات بشكل سليم أن عملت على تحضير قانونين تحت مسمى قانون انتخاب المجالس المحلية المنتخبة، وقانون المجالس المحلية المنتخبة، وتوزيعها بالمكاتب الشعبية لبيعها والاطلاع عليها وعلى عملية الانتخابات، كما عملت على أن تكون مدينة المكلا دائرة انتخابية واحدة مقسمة إلى خمسة مراكز [٣]، وإجراء إحصاء عام لسكان مدينة المكلا في ١٦ ذي الحجة ١٣٧٨هـ/ ٢٢يونيو ١٩٥٩م [٤].

بلغ عدد سكان المكلا وملحقاتها ١٨٥٠٢، بينما عدد الأشخاص الذين يحق لهم التصويت ٤٢٠٣، موزعين على المراكز الانتخابية على النحو التالي: ١- حافة البلاد ٣٥٦ ناخب، (٢) حافة العبيد ٤٨٣ ناخب، (٣) حافة الحارة ١٠٦٤ ناخب، (٤) برع السدة ١١٦٥ ناخب، (٥) الشرج الديس، المنورة ١١٣٥

[١] - وثيقة: منشور رقم (٦) لعام ١٩٦٢م، صادر عن سكرتارية المكلا، في ١ محرم ١٣٨٢هـ/ ٣ يونيو ١٩٦٢م

[٢] - صحيفة الطليعة، العدد الأول، الخميس،٢٠ ذي القعدة ١٣٧٨ه الموافق ٢٨ مايو ١٩٥٩م، ص١.

[٣] - هذه المراكز هي أحياء مدينة المكلا فقط دون ضواحيها.

[٤] - صحيفة الطليعة، العدد السابع، الخميس،١٠ محرم ١٣٧٨هـ الموافق ١٦ يوليو ١٩٥٩م، ص٨.

ناخب.[١]، بينما بلغ عدد الناخبين عند قرب موعد الانتخابات حوالي ستة آلاف مواطن، وربما زاد هذا العدد إذا اقبل المواطنون على استعمال حقهم في التصويت[٢].

وقد حدت عدد أعضاء المجلس البلدي بمدينة المكلا عاصمة السلطنة القعيطية باثني عشر عضوًا، سبعة منهم سيجري انتخابهم بواسطة الاقتراع، أما الخمسة الباقون فيعينون، واثنان منهم بحكم وظائفهم. إلا أن هذا العدد لم يستقر، فقد حدثت استحداثات جعلت عدد المنتخبين ثمانية وأربعة معينين[٣]، كما يحظر على موظفي الدولة حق ترشيح أنفسهم للعملية الانتخابية[٤]، كما منعت النساء من المشاركة في العملية الانتخابية كاملة.[٥] حددت مدة دورة المجلس البلدي بثلاث سنوات[٦].

حددت الشروط التي يجب توافرها في كل شخص مسجل في البلدية كناخب كما يلي:

١- أن يكون الناخب ذكرًا سليم العقل.
٢- لا يقل سنه عن عشرين سنة.
٣- أن يكون من رعايا الدولة القعيطية بالميلاد أو كان والده رعويا قعيطيا بالميلاد.
٤- لا تقل إقامته في منطقة المجلس عن سنة واحدة مستمرة أو متقطعة.[٧]

كما حددت الشروط التي يجب توافرها في عضو المجلس البلدي كما يلي:

١- أن يكون ذكرًا سليم العقل.
٢- لا يقل سنه عن ثلاثين سنة.

---

[١] - صحيفة الطليعة، العدد ٢١، الخميس ١٩ ربيع ثاني ١٣٧٩هـ / ٢٢أكتوبر ١٩٥٩م، ص١.أنظر العدد ٤٢ من صحيفة الطليعة الصادر الخميس ١٩ رمضان ١٣٧٩هـ /١٧ مارس ١٩٦٠م، ص١.
[٢] - صحيفة الطليعة، عدد ١٥١ الخميس ،٢٧ الحجة ١٣٨١هـ ٣١/مايو ١٩٦٢م، ص١.
[٣] - صحيفة الطليعة، عدد ١٠٣، الخميس ٢ محرم ١٣٨١هـ/ ١٥ يونيو١٩٦١م، ص١.
[٤] صحيفة الطليعة عدد ٤٢ مرجع سابق، ص١.
[٥] صحيفة الطليعة، عدد ١، الخميس ٢٠ ذي القعدة ١٣٧٨هـ /٢٨ مايو ١٩٥٩م، ص٢.
[٦] صحيفة الطليعة عدد ٤٢ مرجع سابق ص١.
[٧] - صحيفة الطليعة، عدد ١٥٣، الخميس ١٢محرم ١٣٨٢هـ/ ١٤/يونيو ١٩٦٢م، ص٢.

٣- أن يكون من رعايا الدولة القعيطية بالميلاد، أو كان والده رعويا قعيطيا بالميلاد.
٤- يملك عقارًا أو لديه دخل معدله الشهري لا يقل عن (١٥٠شلن)، أو أن يكون من دافعي الضرائب المباشرة للمجلس [١]
٥- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة العربية. [٢]
٦- أقام بمنطقة المجلس مدة لا تقل عن خمس سنوات مستمرة أو متقطعة.
٧- أن يكون مسجلا كناخب في سجل البلدية أو أحد أقسامها. [٣]

إن قانون الانتخابات قد حرم موظفي الدولة من المشاركة في الانتخابات بترشيح أنفسهم، على الرغم من أن معظم الكفاءات في هذه الفترة تتواجد بين سلك الموظفين الحكوميين، لهذا عملت هذه الفئة على مساندة بعض المرشحين. [٤]

سير العملية الانتخابية:

إن عملية الانتخابات هذه هي التجربة الأولى في حضرموت وذلك إسوة بالمجلس البلدي في عدن. وعلى هذا الأساس تم تحضير وطبع جميع الأوراق والبطاقات والإحصائيات وجلب كل الأدوات اللازمة، وتعين الضباط المشرفين والكتبة واللجان المشرفة عليها [٥].وعلى الرغم من ذلك فلم تتم في وقتها المحدد والذي يفترض أن يكون أواخر شهر سبتمبر، أو أوائل شهر أكتوبر من عام ١٩٥٩م، ويُعزى ذلك التأخير إلى صعوبة إعداد القوانين والأنظمة اللازمة، التي استغرقت وقتًا أكبر مما حدد لها، وبما أن دورة المجلس البلدي المعين قد انتهت لهذا اضطرت الحكومة القعيطية لتشكيل لجنة لتغطية الفترة الانتقالية

[١] - كانت غالبية الدساتير تشترط وحتى عهد قريب، في الناخب أن يكون مالكا لدخل معين أو عقار ويكون من ممن يدفعون ضريبة معينة. ويبرر أنصار هذا الشرط أن المواطن المعدم لا يهتم عادة بالشئون العامة، كما أنه يسهل التأثير عليه وشراء صوته، فضلا عن أنه يميل عادة إلى النظريات الاجتماعية المتطرفة (عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: الشورى وأثرها في الديمقراطية (دراسة مقارنة)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ٣، بدون تاريخ، ص٣٨٧)
[٢] - يطلق عليه شرط الكفاية العلمية: أي أن يكون ملما بالقراءة والكتابة أو أن يكون حاصلا على مؤهل علمي معين. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: الشورى وأثرها في الديمقراطية، ص٣٨٨.
[٣] - صحيفة الطليعة، عدد ١٥٣، ص٢.
[٤] - صحيفة الطليعة، عدد ١٥٢ ،٧يونيو ١٩٦٢م، ص١. أنظر المنشور كامل في صفحة ٤ من نفس العدد.
[٥] - وثيقة: منشور رقم (٦) لعام ١٩٦٢م، مرجع سابق.

وتنتهي مهمتها بمجرد قيام المجلس البلدي المنتخب الجديد [١]. وقد باشرت اللجنة عملها يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مايو ١٩٦٠م.[٢]

على ما يبدو أن اللجنة القائمة على وضع اللوائح والأنظمة والقوانين التي ستسير عليها العملية الانتخابية في مدينة المكلا لم تكن لديها الخبرة الكافية في ذلك العمل، ومن مبررات التأخير أن مجلس الدولة القعيطي لم يجد الوقت الكافي بعد لدراسة هذه القوانين، والذي أدى إلى تأخير عملية الانتخابات لأكثر من عامين[٣].

وعلى كل ففي يونيو ١٩٦٢م بدأت العملية الانتخابية لعضوية المجلس البلدي بالمكلا، بعرض قوائم الناخبين للفحص ولمدة ١٤ يوما في الأماكن العامة لكي يسهل للمواطنين الرجوع إليها والتأكد من وجود أسمائهم. حيث يلي ذلك فتح باب الترشيح للأشخاص المؤهلين الذين يجدون في أنفسهم الأهلية والكفاءة لملء مقاعد المجلس البلدي الجديد وتستمر أربعة عشر يوما أيضًا.[٤]

بدأت منذ صباح يوم الأربعاء ١١يوليو ١٩٦٢م الدعاية الانتخابية للمرشحين المتقدمين لعضوية المجلس البلدي بالمكلا، استعملت فيها كل وسائل الإعلان للمتنافسين المتاحة في ذلك الوقت، وفي صباح يوم الجمعة ٢٧ من يوليو ١٩٦٢م أجريت الانتخابات في المراكز الستة [٥] المعينة منذ الثامنة صباحا حتى العاشرة مساء، وعُيّن الشيخ علي سالم باعشن [٦] الضابط التنفيذي العام على عملية سير الانتخابات.

---

[١] - صحيفة الطليعة، عدد ٤٨، الخميس، ٩ ذي القعدة ١٣٧٨هـ الموافق ٥ مايو ١٩٦٠ م، ص٨.وقد تشكلت اللجنة من المذكورين وهم: رئيس البلدية – مساعد السكرتير الأول – ناظر الأشغال – رئيس الأطباء-نائب لواء المكلا – الشيخ محسن محمد الناخبي – الشيخ أحمد سالم باحكيم – أحمد محمد باحشوان – سالم أبوبكر باغويطة – سهل سعيد وحدين.

[٢] - صحيفة الطليعة، العدد ٤٩، الخميس ١٦ ذو القعدة ١٣٧٩هـ/ ١٢ مايو ١٩٦٠م، ص١.

[٣] - صحيفة الطليعة، عدد ٩٤، الخميس ٢١ شوال ١٣٨٠هـ /١٦ أبريل ١٩٦١م، ص٣.

[٤] - صحيفة الطليعة، عدد ١٥٣، مرجع سابق، ص١.

[٥] - وثيقة: ضمن الملف العام لسير العملية الانتخابية. جدول يبيّن توزيع المراكز الانتخابية دون تحديد أسماء هذه المراكز

[٦] - من مواليد مدينة المكلا عام ١٩١٤م بحي الحارة بجوار مسجد باحليوة، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الباغ لمدة أربع سنوات تاريخ التوظيف ١٩٣٧م بدأ العمل كاتبا بالمجلس العالي (مسجلا للقضاء ثم رئيس التسجيل بالسكرتارية) وثيقة: بطاقة تعريفية للموظف علي سالم باعشن وللزيادة عنه الرجوع إلى بطاقته التعريفية في كشف تسجيل موظفي إدارة المدعي العام.

يبين الجدول أدناه اللجان المشرفة على سير عملية الانتخابات [1]

الوظيفة	مركز قسم ١	مركز قسم٢	مركز قسم٣	مركز قسم٤	مركز قسم٥	مركز قسم٦
الضابط الرئيس	أحمد سعيد الحضرمي	عوض سالم عيسى بامطرف	محمد عوض باعامر	عبد الله محمد باحويرث	محمد عشين باعشن	عمر سعيد بايعشوت
ضباط الاقتراع	عبد الكريم محمد بارحيم أحمد فرج بوسبعة	عمر مثنى حسن سعيد يسلم الرياكي	سالم علي بوسبعة عبد الله سعيد باحمدان	سعيد محفوظ مهيري عمر أبوبكر خمور	عمر محمد بن سهيلان صالح عبد الله اليماني	عبد القادر علي حكيم أبوبكر محمد بن ثعلب
كتبة الاقتراع	سعيد عبيد نسيم عبد الرحمن سعيد غزي سعيد سالم بوسبعة	صالح محمد بادويلان أحمد هادي كميان مبروك بشير بن عسلة	سالم محمد مسيعان محمد سالمين باحداد حامد أحمد الحبشي	صالح عبد الرحمن المفلحي ربيع تيسير مبارك محبوب بلال أمان	محمد عمر خنبري أحمد عبد الغفور الهندي محمد مصطفى المغربي	علي محمد جمعة خان أحمد محمد باصمد عبد الله أحمد عبد الرزاق
الكاتب المشرف على قوائم القسم	أبوبكر محمد بن قاسم	عمر سعيد بافقير	عبد الله محمد حقص	عبد الله عبد الرب بلعلا	علي صالح الحدادي	صالح فرج لرضي

[1] - وثيقة: ضمن الملف العام لسير العملية الانتخابية. نفس المصدر

وفي يوم السبت السادسة والنصف صباحًا تمت عملية فرز الأصوات، وأعلنت النتيجة بترشيح ثمانية منهم كأعضاء للمجلس البلدي، ويمكن ذكرهم بالترتيب حسب أكثرية الأصوات على النحو التالي:[1]

الأعضاء الذين سيدخلون كأعضاء في مجلس بلدي المكلا وعددهم ثمانية.		المرشحون لانتخابات مجلس بلدي المكلا، ولم يكن لهم حظ المشاركة في المجلس وعددهم عشرة.		
الرقم	**الاســـــم**	الأصوات	الرقم	الاســـم	الأصوات
١	عبد الله عبد الرحمن باهرمز	٢٢٤٠	١	حسن أحمد باحاج	٧٧٦
٢	حسين محمد البار	٢١٦٤	٢	سالم علي عبدون	٦٩٣
٣	أبوبكر سالم بن الشيخ أبوبكر	٢١١٩	٣	عبد الله سعيد باعامر	٦١٦
٤	أبوبكر عمر باناعمة	١٩٥٤	٤	عامر علي بن كوير	٥٨٤
٥	محمد صلاح الذيباني	١٧٨١	٥	سهل سعيد	٥٢٥

[1] - وثيقة: بيان صادر عن مجلس بلدي المكلا خاص بنتيجة انتخاب أعضاء مجلس بلدي المكلا، صادر في ٢٦صفر/١٣٨٢هـ/ موافق ٢٨يوليو ١٩٦٢م.

				وحدين	
٦	عبيد أحمد بلحمر	١٧٢٢	٦	سالم سرور بن هامل	٥١٢
٧	صالح عوض غزي	١٤٤٤	٧	محمد بادقاف الحسني	٤٠٥
٨	محمد علي باحشوان	١٤٠٥	٨	سالم يسلم باصليب	٣٩١
			٩	عوض سالمين غداف	٣٧٢
			١٠	عوض سعيد بكير	٢٠٠

بالإضافة إلى الأربعة الأعضاء المعينين وهم: الدكتور طيب شاكر ممثل الصحة، والشيخ أحمد سعيد الحضرمي نائب رئيس المحاسبين، وسالم عبد الله بامطرف، وأحمد عبد الله الجعيدي ممثل عن إدارة الأشغال.[١]

صعوبات في وجه المجلس:

عرفنا أن انتخابات المجالس البلدية هي التجربة الأولى من نوعها في السلطنة القعيطية وهي تجربة أولى تحمل في طياتها الكثير من حالات الفشل والنجاح في تحقيق المهام الموكلة لها هذا من جانب ومن جانب آخر أن الإمكانيات المادية والخبرة العملية ليست موجودة لدى أعضاء المجلس

[١] - صحيفة الرائد، عدد ٩١، الاثنين ٦ ربيع أول ١٣٨٢هـ/ ٦أغسطس ١٩٦٣م ص١.

المنتخب، فقوانين المجالس البلدية المنتخبة أخذت من تجربة عدن لتطبق منها ما يتناسب والسلطنة القعيطية الحضرمية، أيضا لم يرض الشعب بحضرموت عن أعضاء المجلس فطلب منهم أن يغيروا الأوضاع في السلطنة خلال أشهر معدودة.

فقد نشرت الطليعة في عددها (١٦١) [١] موضوع تحت عنوان (شعبنا والمجلس البلدي المنتخب) باسم مستعار (مواطن)، في التاسع من أغسطس ١٩٦٢م أي بعد أقل من ١٥ يوم من انتخابات المجالس المنتخبة، يحثه فيها على حل عدد من المهام التي استعصت على الحكومة أن تحلها. وذكرت الرسالة عددا من هذه المهام منها على سبيل المثال:

- تحديد إيجارات السكن بما يتناسب ومستوى الدخل الفردي.
- توفير مياه الصالح للشرب.
- توفير التعليم الأهلي المساند للتعليم العام.

وهنا يمكن أن نستعرض ما مدى الصعوبات التي تواجه حل مثل تلك المهام، وما إمكانيات المجلس المنتخب.

١- الشروع فورا في تحديد إيجارات السكن بما يتناسب ومستوى الدخل الفردي المتدني في تلك الفترة. [٢]

إيجارات السكن والمحلات التجارية مشكلة قديمة في السلطنة القعيطية، ولهذا أصدرت السلطنة القعيطية قانون عرف بقانون (تحديد أجور بيوت السكنى والمحلات التجارية رقم ١ لعام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م) ويطبق هذا القانون على جميع البيوت والمحلات التجارية الكائنة بمدينة المكلا بما في ذلك الشرج والديس. كما يجوز تطبيقه على أي مكان آخر [٣]. ويعطي هذا القانون للجنة البلدية أن تنظر في قضايا إيجارات السكن(الأكرية) تحت قوة هذا القانون في مدينة المكلا بما في ذلك الشرج والديس أو أي منطقة أخرى يشملها هذا

[١] - صحيفة الطليعة: عدد١٦١، الخميس ٩ ربيع الأول ١٣٨٢ هـ/٩ أغسطس ١٣٦٢م، ص ٥.
[٢] - وثيقة بإمضاء عوض بن صالح القعيطي نائب سلطان الدولة القعيطية الحضرمية، بتاريخ ٢٨/ ربيع الأول ١٣٧٠هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م.
[٣] - وثيقة: قانون (تحديد أجور بيوت السكنى والمحلات التجارية) رقم (١) لعام ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م بإمضاء نائب سلطان الدولة عوض بن صالح القعيطي، ص١.

القانون. ولقد اجتمعت لجنة تعديل قانون الإجار يوم ٢٩ /جماد ثاني/١٣٨٠ هـ/١٨ /ديسمبر ١٩٦٠م وهم: رئيس المجلس العالي، الشيخ أبوبكر بارحيم، علي سالم باعشن، أحمد سالم باحكيم، محسن محمد الناخبي، سعيد محمد بامسعود، رئيس محكمة الاستئناف، المفتش القضائي، قاضي لواء المكلا. وتمخض عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة أخرى لغرض دراسة الموضوع ورفع التوصيات والمقترحات التي تراها إلى اللجنة الأساسية لدراستها وإقرار ما تراه مناسب وتعديل أو إلغاء ما هو بحاجة لذلك. [١] ومما يلاحظ عليه أن اللجنة الفرعية هي نسخة مصغرة من اللجنة الأساسية. [٢]

وقد انتقد قاضي لواء المكلا قانون إيجار المساكن والمحلات التجارية وقال "إن القانون يحتوي على ثغرات استغلها ملاك العقار لمصلحتهم فأتاح لهم فرصة التلاعب بهذا القانون، وسلكوا طرقًا ملتوية لرفع أجور السكن"، إذن فإن القانون هو مشكلة المشاكل. [٣] وكانت المحاكم قد شهدت صورًا بشعة من صور التحايل على المستأجرين للضغط عليهم حتى يزيدوا في قيمة الإيجار، أو يتخلوا عن دور سكناهم ليؤجروها لغيرهم بالزيادة التي يطلبونها. [٤] ومن هذا المنطلق شاركت صحيفة الطليعة بحملة على صفحاتها تطلب من الحكومة وعلى رأسها أول وزير وطني بتشكيل لجنة لدراسة التظلمات والشكاوى، وإعداد تقرير عن الإيجارات الحالية، وتقديم توصياتها بتخفيض الإيجارات ووضع حدود لا تتجاوزها ليس من بينهم أحد من الملاك. [٥]

استمر هذا الحال لم يتغير لا من قبل الحكومات المتعاقبة في السلطنة القعيطية، ولا في عهد تكوين المجالس البلدية المعينة، ولا المجالس البلدية المنتخبة من قبل الشعب، حتى استقلال جنوب اليمن في ٣٠ من نوفمبر من عام ١٩٦٧م عندما استولت الجبهة القومية على الجنوب، وتشكلت اللجنة الشعبية العليا في إمارات الجنوب العربي ومنها حضرموت، فأصدرت قرارات كان من

١ - صحيفة الرائد، عدد ١٢، الاثنين ١٥ رجب ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، ص١.
٢ - أنظر، صحيفة الرائد العدد ١٢ نفس المرجع والصفحة.
٣ - الطليعة، العدد ٩الخميس ١ صفر ١٣٧٩هـ/١٦ أغسطس ١٩٥٩م، ص٤.
٤ - الطليعة عدد ٢٧، الخميس ٣ جماد الثاني ١٣٧٩هـ /٣ ديسمبر ١٩٥٩م. ص٨.
٥ - الطليعة عدد ٢٥٨، الخميس ٧ ربيع أول ١٣٨٤هـ / ١٦ يوليو ١٩٦٤م، ص٤.

ضمنها تخفيض إيجار البيوت بنسبة ٣٠%، بموجب قرار رقم ١٩ صادر بـ تاريخ٢٨ رجب ١٣٨٧هـ/١ نوفمبر ١٩٦٧م [١].

٢- مسألة جلب الماء الصالح للشرب بكميات وافرة لسد حاجة الشعب، وكذا توزيع الكميات الموجودة منه حاليا بين أفراده توزيعا عادلا. [٢]

وهي مشكلة أساسية أيضًا، وتمس حياة الناس بصورة مباشرة، وهي مشكلة ماء الشرب التي طالب الناس من المجلس البلدي المنتخب أن يحلها بصورة جذرية منذ توليه المجلس البلدي، إن مسألة تزويد مدينة المكلا بالماء الصالح للشرب شكل همًا كبيرًا لجميع الحكومات التي تعاقبت على حكم المدينة حتى اليوم؛ إذ تفتقر مدينة المكلا إلى مصادر المياه الصالحة للشرب إلا من بعض الآبار القليلة المالحة، كبئر المضارب في منطقة السيلة بالقرب من مسجد بايعشوت، وفي منطقة الحارة بئر الشيبة [٣] وبئر الفرنجي [٤]؛ لتلبية حاجاتهم المنزلية. أما مياه الشرب العذبة فقد كانت تجلب على ظهور الجمال والحمير من المناطق الريفية التابعة للمدينة القديمة؛ مثل بئر باكزيبور [٥] ، ومنطقة البقرين [٦]، والغليلة [٧]؛ لتصب في جوابٍ (صهاريج)، ثم توزع عبر السقايين، وقد عملت الحكومة القعيطية على حل مشكلة الماء في المدينة في النصف الثاني من عام ١٩٦٠م، بأن عملت على إيصال التيار الكهربائي إلى منطقة باكزيبور، وحفر بئرين للماء وربطها بأنابيب البقرين التي توصل مياه الشرب إلى المكلا، مما ضاعف الماء بنسبة ٥٠%، وهذا شكل مشكلة أخرى وهي أن أنابيب ماء البقرين لا تتسع للكمية الزائدة من مياه باكزيبور، فتطلب الأمر إلى

---

[١] - صحيفة الطليعة: عدد ٣٩٧، السبت ٤نوفمبر ١٩٦٧م، ص١.

٢ - صحيفة الطليعة عدد ١٦١، الخميس ،٩ ربيع أول ١٣٨٢هـ/٩ أغسطس ١٩٦٢م، ص ٥-٦.

[٣] - مقابلة شخصية: مع نضال علي سالم باعشن بتاريخ ١٥/ أغسطس ٢٠٢٠م.

[٤] - مجلة حضرموت الثقافية: بحث تحت عنوان (سواقي المكلا... عتوم شريان الحياة) تحقيق عبد الله عوض بكير وصالح الفردي. السنة الأولى، العدد الأول ١٤٣٧ هـ/٢٠١٦م.

[٥] - عبد الله أحمد الناخبي: حضرموت ت، فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب أو شذور من مناجم الأحقاف، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، ط١ ،١٩٩٧م ١٤١٨هـ/ ص٦٥.

[٦] - منطقة البقرين: هي مدخل المكلا الشرقي وبها يوجد حصن الغويزي وكانت تعتبر منطقه خريفية ينزح إليها المواطنين للاستجمام بفصل الخريف وبها مياه طبيعية تنقل للمدينة.

[٧] - منطقة الغليلة: من أحياء مدينة المكلا ويقع في غرب مدينة المكلا. وهي واقعة بين جبال يكون مدخلها الأساسي عن طريق ملعب بارادم حاليا.

تغيير تلك الأنابيب بأخرى أكبر منها، وهذا المشروع يكلف الحكومة ١٢٠ ألف شلن. [١]

هذا المشروع ضاعف نسبة مياه الشرب العذبة في المدينة، وتم به إلغاء نظام البطاقات الحمراء والزرقاء التي تصرفها إدارة الأشغال بالسلطنة، وكانت تؤمن الماء للكثير من أصحاب الجاه والسلطان وذوي الأموال، ولم يمض أسبوع واحد حتى أعيد نظام البطاقات بحجة أن أشخاصًا تقدموا إلى وزير السلطنة يطلبون إعادة نظام البطاقات لأن أصحاب المشارب زاحموهم في حزن المياه. [٢]

وفي يوم الثلاثاء ١٦ أبريل ١٩٦٣م عثر على الماء في منطقة سقم عن طريق شركة ويسترن جيوفيزيكل، التي تعاقدت مع شركة بان أمريكان الحضرمية الزيت للقيام ببعض أعمال الحفر في المناطق الشمالية من حضرموت [٣]، ويتوقع أن تكون كمية المياه المخزونة في جوفيهما غزيرة وكافية لسد حاجة الأهالي في هذه المدينة. [٤]

وفي محاولات جدية أخري لحل مشكلة الماء تألفت لجنتان أحدهما حكومية مشكلة من نائب وزير الدولة، وناظر الأشغال، ورئيس المحاسبين، والشيخ بارحيم. والأخرى أهلية مكونة من السادة محسن محمد الناخبي، وعمر بن مخاشن، وعامر بن كوير، وعمر محفوظ الكندي، تشكلت هذه اللجان على أثر التقريرين اللذين رفعهما دوانتج خبير المياه المختص بحكومة عدن، والذي زار عدة مناطق كان آخرها منطقة العيص (من أرياف مدينة المكلا)، الذي رفع تقريرًا بإمكان جلب الماء منها بواسطة حفر آبار ارتوازية، كما رفع المستر باريس مندوب عن هيئة الأمم المتحدة الذي قام بمعاينات لكثير من المواقع ووعد برفع تقريره الذي جاء مؤكدا لمشروع المستر دوانتج [٥].

---

[١] - صحيفة الطليعة عدد ٦٠، الخميس ١١ صفر ١٣٨٠هـ/ ٤ أغسطس ١٩٦٠م، ص١.
[٢] - صحيفة الطليعة عدد ٦٦، الخميس ٢٤ ربيع أول ١٣٨٠هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩٦٠م، ص٦.
[٣] - صحيفة الطليعة عدد ١٩٦، الخميس ٢٤ ذو القعدة ١٣٨٢هـ/ ١٨ أبريل ١٩٦٣م، ص٨.
[٤] - صحيفة الرائد: عدد١١٨، الاثنين ٢٨ القعدة ١٣٨٢هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٦٣م، ص١.
[٥] - صحيفة الرائد، عدد١٣٨، الاثنين ٢٨ ربيع ثاني ١٣٨٣هـ /١٦ سبتمبر ١٩٦٣م، ص١.

وفي محاولة أخرى لسد حاجة المدينة من ماء الشرب العذبة النقية ذهب وفد إلى عدن، ومكث بها عشرة أيام قابل خلالها الخبير دونتي عدة مقابلات أخذت عنه تفاصيل وافية عن المشروع، كما اتصلت ببعض الإدارات الحكومية لغرض إعارة مسّاح وحفار، كما اتصل الوفد بشركة البس التي تقوم بحفر آبار ارتوازية في عدد من إمارات اتحاد الجنوب العربي، كما اتصلت بمؤسسة السيد عبد الله أحمد العاقل التي تقوم بأعمال الحفر في اليمن، وعدن، والصومال، وكذلك اتصلوا بالأمير فضل عبد القوي، وهو اسم مشهور في قضايا الحفر الارتوازي، وسيزور البلاد بدعوة من اللجنة لبحث إمكانية التعاقد معه على الحفر.

كان الغرض من هذه الزيارات الحصول على أفضل العروض لحفر أربعة آبار ارتوازية في منطقة الحفر التجريبي بالقرب من (ثلة السفلى)، وكانت كمية الماء المتفق عليها مليون ونصف مليون جالون يوميًا.

أما عن مصادر تمويل المشروع بأن التكاليف الأولية للمشروع تقدر بثلاثة ملايين، ونصف مليون آخر ثمن المعدات التي اشترطت لجنة الماء على الحكومة بشرائها، وتأمل اللجنة بأن توفرها الدولة من احتياطاتها ومواردها الأخرى بما فيها المساهمة المنتظرة من الحكومة البريطانية، وفي حال اعتذار الحكومة عن تنفيذ هذا المشروع فهناك احتمال تأليف شركة مساهمة تتحمل الحكومة ما يكفل لها السيطرة على مجلس الإدارة من اسمها بنسبة ٥١%من رأس مال الشركة ويطرح الباقي لمساهمة المواطنين، أو أن تضع كل الأسهم للاكتتاب العام. [١]

وفي أكتوبر من نفس العام وصل إلى المكلا الأمير فضل عبد القوي للاطلاع على مواقع الحفر التجريبية، وفي نفس الوقت قام بمعاينة لمناطق مختلفة مقترحة للحفر فيها، وبعد دراسة لطبقات الأرض وتنوع التربة قدم تقريره إلى معالي وزير السلطنة القعيطية بأن حفر الآبار الارتوازية لا يحقق غرض الحصول على ماء وافر ودائم، ووضع اقتراحه بجلب الماء من منطقة فوة مدخل المكلا الغربي وذلك بحفر اثني عشر بئرا عاديا في منطقة الطويلة بفوة وسوف تنتج من جميعها نصف مليون جالون يوميا، كما لوحظ أن ماء

[١] - صحيفة الرائد، عدد١٤١، الاثنين ١٩ جماد الأول ١٣٨٣هـ /٧ أكتوبر ١٩٦٣م، ص١-٤.

البئرين الموجودين في الطويلة، وهما (الطويلة ومحض)، أكثر عذوبة وغزارة من ماء منطقة العيص. [١]

وفي أبريل ١٩٦٤م أعلن وزير السلطنة القعيطية بأن مشكلة الماء ستحل في القريب العاجل عن طريق شركة جورج ستو [٢] ، التي وقع الاتفاق معها الشيخ أحمد سعيد الحضرمي، ووضعت أسسه من سابق لجنة الماء مع المستر جورج ستو مالك الشركة التي ستقوم بجلب الماء للعاصمة من منطقة (ثلة السفلى)، [٣] وأن المشروع قد تخطى مرحلة الإعداد والبحث، وأنه سيدخل في مرحلة التنفيذ خلال الفترة القريبة وعلى أربع مراحل، وتبلغ كلفة المرحلة الأولى من المشروع ثلاثين ألف جنيه، أما المراحل الباقية من المشروع فتبلغ تكاليفها مائة وسبعين ألف جنيه، أي أن كلفة المشروع كاملا حوالي ٢٠٠ ألف جنيه، وما يعادل (٤ مليون شلن) [٤]، ومن المقرر أن تبنى سبعة خزانات تسع نحو (١,٧٠٠,٠٠٠جالون)، وتقدر المسافة بين ثلة السفلى والعاصمة المكلا ١٢ ميل. [٥]

تحقق المشروع الذي كانت تحلم به مدينة المكلا، ووصل الماء بكثرة وغزارة إلى صهاريج المدينة، وذلك عندما تم في نوفمبر ١٩٦٤م تجربة ضخ ماء بئر واحد من أربعة آبار التي تم الاتفاق عليها مع شركة جورج ستو في منطقة جول السمر، واستمرت التجربة لمدة ثمان وأربعين ساعة دون انقطاع، ودون أن يتأثر منسوب الماء في البئر. وبلغت كمية الماء الذي يتم ضخه من البئر بحوالي اثني عشر ألف جالون. [٦]

---

[١] - صحيفة الرائد، عدد ١٤٣، الاثنين ٣ جماد الآخر ١٣٨٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٦٣م، ص١-٥.

[٢] - صحيفة الرائد، عدد ١٦٨، الاثنين ٨ الحجة ١٣٨٤هـ /٢٠ أبريل ١٩٦٤م، ص٨.

[٣] - صحيفة الطليعة، عدد ٢٤٩ الخميس ٢ محرم ١٣٨٤هـ /١٤ مايو ١٩٦٤م، ص٢.

[٤] - اختلفت تكاليف المشروع في الصحف المحلية، في حين قدرت التكاليف في صحيفة الرائد، عدد١٤١، الاثنين ١٩ جماد الأول ١٣٨٣هـ /٧ أكتوبر ١٩٦٣م، ص١-٤. بـ ثلاثة مليون شلن. أما في صحيفة الطليعة، عدد ٢٤٩ الخميس ٢ محرم ١٣٨٤هـ /١٤ مايو ١٩٦٤م، ص٢. بـأربعة مليون شلن. وفي نفس صحيفة الطليعة عدد ٢٧٧ الخميس ٢٢ رجب ١٣٨٤هـ/٢٦ نوفمبر ١٩٦٤م، ص٢. ما بين ٥-٦ مليون شلن.

[٥] - صحيفة الطليعة عدد ٢٧٧ مرجع سابق، نفس الصفحة

[٦] - صحيفة الطليعة، عدد ٢٤٩ الخميس ٢ محرم ١٣٨٤هـ /١٤ مايو ١٩٦٤م، ص٢.

وفي يوليو من ١٩٦٦م تم إتمام المشروع وتشغيله لتغطية احتياجات العاصمة المكلا المياه الصالحة للشرب. [١]

وعلى الرغم من أن المدينة زودت بشبكة مياه حديثة وحفرت الآبار الارتوازية في منطقة النقعة القريبة من غيل باوزير والتي تبعد حوالي ستين كيلو متر عن مدينة المكلا، إلا أنها ما زالت تعاني من شحة المياه، وخاصة إذا تعرضت المدينة لسيول أدت إلى تخريب شبكات الري التي تغذي المدينة [٢].

٣- قضية التعليم الأهلي التي أصبحت ضرورة وطنية ملحة، بعد أن ألقت مدارس المعارف الحكومية بما لا يقل عن (٣٥٠) تلميذًا من حاملي شهادة إكمال الدراسة الابتدائية لعام ١٩٦٢م إلى الشارع. [٣]

بينما نشرت صحيفة الرائد في عددها (٩٥) مقالا تحت عنوان: (النجدة يا رجال المجلس البلدي)، تطالب المجلس بتوفير سيارات إطفاء، وهو أمر لم تعرفه السلطنة القعيطية، بينما يطلب من المجلس توفيره في فترة شهر واحد فقط من عمر المجلس البلدي. [٤]

هذه المطالب وغيرها كثير كان الأهالي يأملون أن ينفذها المجلس البلدي، لكن خابت آمالهم فيه، وهي مطالب لو أمعنا النظر إليها لوجدناها غاية في الصعوبة لهذا المجلس، ويمكن أن نرجع عدم تحقيق نتائج بالغة الأهمية لدورة المجلس البلدي المنتخب إلى الأسباب التالية:

١- سيطرة مجلسي السلطان والدولة على مجريات الأحداث العامة السياسية والاجتماعية في مدينة المكلا لما لهذه المجالس من قوة ونفوذ.

٢- أن تجربة المجالس البلدية في السلطنة القعيطية هي تجربة دخيلة على المجتمع الحضرمي بشكل عام، وهي التجربة الأولى والأخيرة في حياة السلطنة القعيطية.

---

[١] - مجلة حضرموت الثقافية: بحث تحت عنوان (سواقي المكلا... عتوم شريان الحياة) تحقيق عبد الله عوض بكير وصالح الفردي. السنة الأولى، العدد الأول ١٤٣٧ هـ/٢٠١٦م.

[٢] - الباحث.

[٣] - صحيفة الطليعة، عدد ١٦١ الخميس ٩ ربيع أول ١٣٨٢هـ /٩ أغسطس ١٩٦٢م، ص ٥-٦.

[٤] - صحيفة الرائد، عدد ٩٥، الاثنين ربيع ثاني ١٣٨٢هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٦٢م، ص٢.المعلوم أن مثل هذه المطالب المذكورة بحاجة إلى المال.

٣- أن الأعضاء المنتخبين والمعينين لم تكن لهم الخبرة السابقة التي تسمح لهم بالخوض في تنفيذ مثل هذه المطالب، وتحمل المسئولية عنها.
٤- الاستقالات المبكرة التي قدمها الأعضاء لم تكن في وقتها، بل لم تكن لازمة لتقديمها في وقت كان الناس في حاجة ماسة في تنفيذ حتى الأهم من الخدمات العامة لهم، فكان لزامًا عليهم أن يتحلوا بالصبر والشجاعة وتحمل المسئولية.
٥- عدم التكافؤ في مستوى العقليات بين المسنين في المجلس، والشباب الطموح ذو الفكر المتحرر.
٦- عدم توفر الإمكانيات المادية الكافية للعمل، وانعدام الاستقلال المالي.
٧- قصر فترة المجلس والمتمثلة بثلاث سنوات ٢٧ يوليو ١٩٦٢م -٢٧ يوليو ١٩٦٥.

لم تمض عشرة أشهر من عمر المجلس حتى برزت إلى السطح الكثير من الخلافات بين أعضائه أدت إلى انقسامه إلى فريقين متخاصمين.

وفي السبت ١٨ مايو ١٩٦٣م قدم أربعة أعضاء من المجلس البلدي بالمكلا استقالاتهم عن المجلس وهم: حسين محمد البار، ومحمد علي باحشوان، وسالم عبد الله بامطرف، وأحمد سعيد الحضرمي [١]. وكان قد سبق أن تقدم الطبيب طيب شاكر ممثل الإدارة الصحية استقالته من عضوية المجلس، كما أخلي من

[١] - وردت ملاحظة حول أسماء الأعضاء المستقيلين من المجلس البلدي وهي أن أثنين من الأعضاء المستقلين لم يكونوا من ضمن الأعضاء المرشحين والذين نالوا عضوية المجلس بالانتخاب وأنما بالتعيين حسب الوظيفة وهم: سالم عبد الله بامطرف، أحمد سعيد الحضرمي. والمعلوم أن دورة المجلس تكون من ثلاث سنوات، وأن قانون المجالس المحلية ينص على أنه في حالة غياب أحد الأعضاء بدون عودة للمجلس يتم انتخاب شخص آخر محله خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين. وعلما بان الدورة الانتخابية وهي الأولى أنقضى من عمرها أقل من عام يوليو ١٩٦٢م إلى مايو١٩٦٣م، بينما تنتهي الدورة رسميا في ٢٧ يوليو ١٩٦٥م.
لم يجد الباحث تفسيرا منطقيا وقبولا لفكرة هذه الاستقالات المبكرة لأعضاء المجلس، في حين كانوا هم من الشباب الذين يسعون نحو تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ومن العناصر المتحجرة الذين تعتمد عليهم السلطنة القعيطية في كل الأعمال أو اللجان الخاصة بها. وما يرى الباحث من تلك الاستقالة التي لا مبرر لها هي خضوع واستسلام لواقع اعتادوا العيش فيه.
صدر البيان الختامي للمجلس الصادر في ٢٠يوليو ١٩٦٥م بإمضاء أعضاء المجلس البلدي المرشحين مستثنيا ثلاثة أعضاء من المرشحين وهم حسين محمد البار، صالح عوض غزي، محمد علي باحشوان مستعيضا عنهم بثلاثة آخرون وهم: سالمين صالح بارباع، عمر سالم بن عمرو، محمد سالم بن عمرو.

قبل مقعد السيد أحمد الجعيدي ممثل إدارة الأشغال، بالإضافة إلى السيد ناصر أحمد الحبشي المهندس الكهربائي للمجلس، وعبد الله أحمد باحمدان. [١]

هذه الاستقالات المتتالية وخلال فترة لا تزيد عن عشرة أشهر من عمر المجلس البلدي المنتخب جعلت الخلافات بين الأعضاء تخرج إلى خارج أبواب المجلس، بل وأن تطلب الصحف المحلية بيانات من الطرفين النقيضين في المجلس التي تبيّن صحة عمل كلا منهما، واتهام الطرف الآخر بالتقصير، وعدم الوطنية، واستلام الرشاوي في تسيير عمل المجلس، أو المحافظة على مصالح فئة معينة في المجتمع الحضرمي على حساب فئة أخرى.

ولكن لو اطلعنا على حال الأعضاء الذين تم انتخابهم لتمثيل الشعب في المجلس البلدي لوجدنا أن هذه المجموعة هم أصدقاء قبل أن يتم انتخابهم، وتوحدهم عدد من المواقف المرتبطة بالمطالبة بتحسين حال الشعب في السلطنة القعيطية، بل إن خطاب الدعاية الانتخابية المقدم للجمهور كان بتوقيع ثمانية الأعضاء الذين تم انتخابهم للمجلس المحلي [٢]، وكذلك كانت صحيفة الرائد التي تقوم بنشر بعض العرائض المقدمة من قبل هذه المجموعة تطلق عليها (باهرمز ورفقاؤه). ونستعرض عناوين هذه العرائض على النحو التالي:

العريضة الأولى: بتاريخ ١٨ /١١/ ١٩٦١م تحت عنوان الشيخ باهرمز ورفاقه يتقدمون بعريضة هامة إلى وزير السلطنة. [٣]

العريضة الثانية: ١٢/٣٠/ ١٩٦١م تحت عنوان الشيخ باهرمز ورفاقه يتقدمون بعريضة أخرى إلى الحكومة. العريضة تتحدث عن مجلس السلطان والحزب الإسلامي التعاوني الحضرمي. [٤]

العريضة الثالثة: في ١٤ رمضان ١٣٨١هـ/ ٣/١/ ١٩٦١م، إلى وزير السلطنة بالنيابة لفتوا فيها نظر معاليه إلى بعض الإصلاحات المذكورة في عريضتهم السابقة المحررة ١٧ رمضان ١٣٨٠هـ / ٣/٤/ ١٩٦١م. [٥]

---

[١] - صحيفة الرائد، عدد ١٢١ الاثنين ٢٦ الحجة ١٣٨٢هـ/ ٢٠ مايو ١٩٦٣م، ص١.
[٢] - صحيفة الرائد عدد ٨٩، الاثنين ٢٠ صفر ١٣٨٢هـ/٢٣ يوليو ١٩٦٢م، ص٥.
[٣] - صحيفة الرائد، عدد ٥٨، الاثنين جماد ثاني ١٣٨١هـ / ٤ ديسمبر ١٩٦١م، ص٥.
[٤] - صحيفة الرائد، عدد ٦٥، الاثنين ١٦ شعبان ١٣٨١هـ/ ٢٢يناير ١٩٦٢م، ص٨.
[٥] - صحيفة الرائد، عدد ٧٢، الاثنين ١٣ شوال ١٣٨١هـ /١٩ مارس ١٩٦٢م، ص١.

كما بعث الشيخ باهرمز برسالة اعتذار في ٢٣/ رمضان ١٣٨١هـ /٢٨/فبراير/ ١٩٦٢م عن قبول تعيينه عضوًا في الجمعية الخيرية، ويكرر ورفاقه مطالبهم بانتخاب هيئة كاملة لإدارة الجمعية، وضمنها أسباب اعتذاره وكانت كما يلي:

- أنه لم يرشح نفسه ولم تنتخبه الأمة لهذا المنصب.
- أن أعضاء الجمعية غير منتخبين من قبل الشعب، وأن بعض أعضائها لا يحضرون الجلسات.
- أن تعيينه لا يفي بالغرض الذي يطالب به، وهو إصلاح الجمعية من الأساس. [١]

العريضة الرابعة: كانت تحت عنوان: (فصل الصيف وأزمة الماء) في عريضة الباهرمز، عرض فيها الموقعون مقترحين لحل أزمة الماء، أولها: تكوين لجنة صالحة منتخبة من قبل أهالي الحارات تقوم بتوزيع الماء توزيعا عادلا، والمقترح الثاني تكوين شركة أهلية مساهمة لجلب الماء وتنفيذ مطالبها بحسب القوانين. [٢]

العريضة الخامسة: ٢٤ مايو ١٩٦٢م تحت عنوان مجلس السلطان ومجلس الدولة في عريضة باهرمز، ضرورة التعجيل بأنشاء المجلس التشريعي المنتخب. [٣]

العريضة السادسة: عريضة الباهرمز وأتباعه من المواطنين إلى المستشار البريطاني حول ما تردد من إشاعة عن إلغاء مجلس السلطان، وخيبة الأمل. [٤]

هذه العرائض مجتمعة تحمل في طياتها مطالب خاصة بالشعب الحضرمي في السلطنة القعيطية، فهي مرسلة إلى سكرتير السلطنة القعيطية، والبعض منها موجه إلى المستشار البريطاني المقيم في المكلا، وقد استخدم الباهرمز ورفاقه وسيلة كتابة العرائض بدلا من مناقشة مشاكل البلاد في اجتماعات عامة، وقد بين ذلك في البيان الذي أصدره الباهرمز ورفقاؤه جاء فيه: "نظرا لأنهم لا

---

[١] - نفس العدد والصفحة.
[٢] - صحيفة الرائد، عدد ٧٩، الاثنين ٣ الحجة ١٣٨١هـ/٧ مايو ١٩٦٢م، ص١.
[٣] - صحيفة الرائد، عدد٨٢، الاثنين ٢ محرم ١٣٨٢هـ / ٤ يونيو ١٩٦٢م، ص٤.
[٤] - صحيفة الرائد، عدد ٨٤، الاثنين ١٦ محرم ١٣٨٢هـ / ١٨ يونيو ١٩٦٢م، ص ١.

يجدون سندا وقوة من قانون الاجتماع، ومناقشة مشاكل البلاد في اجتماعات عامة، إذ إنهم ليسوا بحزب ولا جمعية ولا ناد".

كما اشتمل البيان على عدد من المطالب تختص بسكان السلطنة القعيطية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

١- المطالبة بحل أزمة ماء الشرب في العاصمة وتوزيع الموجود والمتحصل عليه توزيعا عادلا بين المواطنين في العاصمة وضواحيها.
٢- المطالبة بإصلاح الطرقات عامة وبصورة خاصة الطريق الواقع بين العاصمة ومطار الريان، رحمة بالمرضى والحوامل الذين تضطرهم الظروف للهجرة للعلاج.
٣- رفع المستوى الصحي في مختلف بلدات الدولة، وفتح دار للولادة بإشراف أخصائية ماهرة.
٤- مطالبة البلدية بتنظيف الأزقة ومجاري المياه، ووضع براميل في الطرقات وأخذها بسرعة.
٥- إفساح المجال للأحزاب والجمعيات السياسية والدينية والأندية الثقافية، وإطلاق الحريات للمواطنين، ومنها إنشاء الحزب الإسلامي التعاوني الحضرمي.
٦- انتخاب هيئة جديدة للجمعية الخيرية الحالية والتي فرضت نفسها من قبل حوالي ٢٠.[١] وإيداع أموالها في البنك، وعدم صرف أي مبلغ إلا بموافقة الهيئة، وإصدار نشرات كل ثلاثة أشهر تبين دخلها وصرفها[٢]
٧- حرية التجارة وإفساح المجال لشركات المحروقات وغيرها ليجد المستهلك من تنافس السوق سبيلا للسعر المناسب.
٨- المطالبة بضرورة الاطلاع على أعمال واختصاصات مجلس الدولة والسلطان واستبدال بعض أعضاء مجلس الدولة بأعضاء صالحين منتخبين تمهيدا لإنشاء المجلس التشريعي.
٩- المطالبة بحل مجلس السلطان الذي تذمر الجمهور منها.

[١] - صحيفة الرائد، عدد ٨٦، الاثنين ٣٠ محرم ١٣٨٢هـ/ /٢يوليو ١٩٦٢م، ص٨.
[٢] صحيفة الرائد، عدد ٧٢، الاثنين ١٣ شوال ١٣٨١هـ /١٩ مارس ١٩٦٢م، ص١.

١٠- التعجيل بإنشاء المجلس التشريعي، وأن تعطى للمجالس حرية اختيار ممثليهم.
١١- عدم حصر متطلبات شركة بان أمريكان للزيت في هيئة معينة.
١٢- رعاية حقوق العمال المواطنين بصورة تتفق مع التطور.
١٣- استقلال المحاكم استقلالا تاما لتكون المسئولية فيما لها وعليها.
١٤- رفع مستوى التعليم ووضعه على أسس سليمة.
١٥- إصلاح دستوري عام لا يعارض مبادئ الدين والقيم الإنسانية.
١٦- منع السينما على الأقل في الوقت الحاضر.
١٧- النهوض لعامة الشعب؛ وخاصة من يرزحون نير الفقر والجهل والمرض إلى المستوى اللائق للإنسان.
١٨- المصادقة على إنشاء شركة مساهمة لتوفير مياه الشرب بالعاصمة، وتذليل الصعوبات أمام هذه الشركة. [١]

واختتم البيان الذي أصدره الباهرمز ورفاقه بعبارة تؤكد أنه لا توجد إصلاحات ولا أذن صاغية لمطالب الشعب، حيث قال البيان عن المطالب: "إنها لا تقف عند هذه فقط، بل ستظل متطورة مع التطور، وهي مطالب كلها ما زالت تقريبا تحت النظر فيما يعتقد؛ لأننا لم نحصل على رد في أكثرها " [٢].

إذن كيف لهذه المجموعة أن تقدم استقالتها وهم بترشحهم للمجلس البلدي تحملوا مسئولية تحقيق أحلام الشعب في السلطنة القعيطية، وهم يعلمون علم اليقين أن هذا الطريق ليس بالسهل ولا المفروش بالورود، وهم يعلمون أن هناك فئة معينة من الناس وهم الكثير من ذوات المجتمع في المكلا، وهم يعلمون أن كثيرا من القرارات التي سيتخذها المجلس ستتضرر منها فئة معينة من الشعب، مثلما عارضت هذه الفئة وهم ملاك العقار رفض الضرائب التي سيقرها المجلس على أملاكهم، أو مشكلة توزيع مياه الشرب توزيعا عادلا بين جميع فئات المجتمع، وهم يعلمون أن المشاريع المطالب بتنفيذها من قبل المجلس البلدي مشاريع صعبة لم تستطع الحكومة أن تقوم بتنفيذها منذ أن حكم القعيطيون مدينة المكلا واتخذوها عاصمة لهم.

[١] -- صحيفة الرائد، عدد ٨٦ مرجع سابق، ص٨.
[٢] - صحيفة الرائد، عدد ٨٦، مرجع سابق، ص ٨.

١- هناك تباعد في أسلوب العمل وطريقة التفكير في حل مشاكل المجلس." لما رأينا أن وجودنا أصبح عديم الجدوى تقدمنا بهذه الاستقالة مفسحين المجال لعناصر أخرى تأخذ حظها في تحمل المسئولية معتقدين أن الانسجام في التفكير أساس العمل المنتج". [١]
٢- تعارض وجهات النظر حول تحصيل الضرائب بصورة حقيقية ومستوفاة، وذلك لتأكيد استقلال المجلس ماليا بدلا من الاعتماد على المعونات الحكومية لموازنة موارده.
٣- تدخل رئيس المجلس البلدي في أعمال المجلس الإدارية وتخطيه لأنظمته، مما أدى إلى ارتباك في الأعمال الإدارية.
٤- استخدام التصويت أداة لتحطيم وهزيمة الرأي المدعوم بالحجة والمنطق. [٢]

وقد طالب الأعضاء المستقيلون أن يتقيد أعضاء المجلس بالقانون نصًا وروحًا، وتغليب المصلحة العامة، وترك العاطفة جانبا. [٣]

يرى الباحث أن هذا السبب غير منطقي ولا مقبول؛ فقد كانوا رفقاء منذ أكثر من ثلاث سنوات وخلالها قدموا العديد من العرائض التي تطالب بحق الشعب وكلها تكتب باسم باهرمز ورفقاؤه، وخلال هذه الثلاث السنوات وهم يؤيدونه ويقدمونه كزعيم وطني، فما الذي جرى خلال فترة العشرة أشهر، فقلبت الموازين، وأصبح رئيس المجلس البلدي هو سبب الفوضى في إدارة شئون المجلس بتدخله في إدارة الأعمال.

كما نشرت صحيفة الرائد بيانًا قدمه المستقلون عن المجلس البلدي وضحوا فيه الكثير من القضايا التي كانت سبب الخلاف وأدت إلى الاستقالة، وبدرجة أساسية الحصول على المال، وبدون المال لا يمكن أن يكون هناك إصلاح، وأن للحصول عليه كانت أمام المجلس طرق:

أولا: تحسين طرق جباية الموارد المالية ومنها دخل (السدة) [٤].

---

[١] - صحيفة الرائد، عدد ١٢١ الاثنين، ٢٦/الحجة ١٣٨٢هـ /٢٠مايو ١٩٦٣م، ص١-٨.
[٢] - صحيفة الطليعة، عدد٢٠٠، السنة الرابعة الخميس ٢٩ذو الحجة ١٣٨٢هـ/ الموافق ٢٣مايو ١٩٦٣م، ص١.
[٣] - صحيفة الطليعة، عدد٢٠٠. نفس المرجع والصفحة.
[٤] - السدة: البوابة الرئيسية في المدينة.

ثانيا: تبني مشروع (المسح) بعمل إحصاء جديد للمباني بمنطقة المجلس على أسس عادلة يكفل للمجلس دخلا ثابتًا دون إرهاق لذوي الدخول المنخفضة، ناهيك عن الفقراء الذين لا يشملهم قرار المسح إطلاقا.

إن الرسوم على المنازل قد عُمل به قبل وجود مجلس منتخب، إلا أنه يجبى على أسس غير عادلة، وعلى إحصاءات قديمة تقدر من قبل إدارة البلدية، فهو بذلك الإجراء يكون قد عجز عن متابعة انتشار العمران، وإهمال مناطق سكنية لم يعترف بوجودها لعدم تواجدها في سجلاته [1].

دخل المجلس في مهاترات كلامية في الصحف المحلية مع المستقيلين، وكلٌّ منهم يرى أنه يسير بشكل صحيح في إدارة المجلس، وتعقب بعضهم أخطاء بعض حتى انتهت الفترة المقررة لدورة المجلس فأصدر المجلس بيانه الختامي.

البيان الختامي للمجلس:

أصدر المجلس بيانًا في ١٩٦٥/٧/٢٠م وهو البيان الختامي لدورة المجلس أوضح فيه المصاعب التي تواجه المجلس، والأعمال التي قام بها خلال فترته الأولى من ٢٧ /١٩٦٢/٧-١٩٦٥/٧/٢٧م. [2]

هذه الاتهامات التي وجهها المستقلون في بيانهم جعلت المجلس يدافع عن نفسه، ويصدر بيانه الختامي موضحًا فيه أسباب التقصير، فيما يلي:

١- تعد هذه الدورة هي الأولى بالنسبة للمجتمع الحضرمي، وجاءت في ظل ظروف قاسية.
٢- عدم ثقة الناس بالمجلس البلدي (إن لم يكن هناك تلاقٍ من الجماهير، وانسجام، وحزم، وإخلاص؛ لتحديد الهدف فإنه لن يستطيع العاملون الوصول إلى ما يريدون من الخير للبلاد وللمواطنين).
٣- عدم استقلالية المجلس البلدي، حيث يكون عرضة لتدخل كل من تسول له نفسه، وعرضة للاستخفاف؛ سواء كان من داخل الجهاز الحكومي أو من

[1] - صحيفة الرائد: عدد١٦٧، السنة الرابعة، الاثنين ١ذو ال حجة١٣٨٤هـ/٣ أبريل ١٩٦٤م، ص٢،٦،٧. لمزيدا من تفاصيل الرد على البيان الختامي على كثيرا من النقاط. ينظر الصحيفة
[2] - لم يستطع الباحث الحصول على البيان الأول للمجلس البلدي، بينما تم الحصول على وثيقة البيان الختامي للمجلس.

خارجه ممن يتشدقون بالوطنية.[١] بيّن أعضاء المجلس البلدي بأنهم خلال الثلاث السنوات كانوا عرضة لكثير من المضايقات الشخصية والتهديد والاستهزاء من خارج وداخل المجلس والجهاز الحكومي وتشويه للحقائق. ومن أجل سير عمل المجلس بطريقة صحيحة وليكون غرضه المصلحة العامة، فقد ذكر البيان عددا من الملاحظات لرفع مستوى المجلس في أوساط العامة ووسط الجهاز الحكومي وهي متعلقة بتعديل القانون تعديلا جذريا[٢] على النحو التالي:

١- أن تكون هذه المؤسسة (المجلس البلدي) مستقلة استقلالا تاما في سلطتها، وتنفيذ أوامرها، وفي ماليتها، وقراراتها، وما تجبيه، وما تقره من تأديب أو عفو، يختص في موضوع التأديب أو الرسوم.

٢- إسناد ومؤازرة الحكومة لهذه المؤسسة وحمايتها وحصانة أعضائها حماية كاملة، حتى من جهازها المركزي بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ تمشيًا مع العدالة والنظم المعمول بها في البلدان العربية أو غير العربية، ممن يتقيدون بالنظام ويحترمونه.

٣- تتكرم الحكومة بالتنازل عن جميع رسوم المنتوجات المحلية بما في ذلك رسوم الأسماك، ورسوم الرخص للصادر والوارد، ورخص السيارات السنوية التي تعمل داخل المنطقة، والتي ملاكها من مواطني المنطقة، وعن رسوم بيع وتأجير الأراضي بطريقة النظام العالمي، ولو تدريجيا بالنسبة للأراضي.

٤- إحالة مصلحتي الكهرباء والمياه إلى البلدية؛ لأن ذلك سيمكنها من كسب ثقة الشعب، وسيتيح لها الفرصة فيما ترى فرضه ضروريا للمصلحة العامة؛ لأن مقابل العطاء الأخذ.[٣]

ورد تحت عنوان أعمال قام بها المجلس خلال فترة ما بعد البيان الأول ١٩٦٤/٣/١٤م، وهي رد على الادعاءات التي قدمها المستقلون عن المجلس في بيانهم الذي نشرته صحيفة الرائد المحلية في عددها (١٦٧) آنف الذكر، ويمكن استعراض أبرز ما جاء فيه من نقاط:

---

[١] - وثيقة: البيان الختامي للمجلس البلدي في دورته الأولى صادر في ١٩٦٥/٧/٢٠م، ص١

[٢] - وثيقة: البيان الختامي، ص٢.

[٣] - وثيقة: البيان الختامي، ص٢.نفس المصدر والصفحة

١- قام بعملية الانتخاب لثلاثة مقاعد شاغرة، فتم ذلك بالتزكية وأسفر عن فوز كلا من: الشيخ سالمين صالح بارباع، عمر سالم بن عمرو، محمد سالم بصعر.
٢- في عام ١٩٦٣-١٩٦٤م تكرمت الجمهورية العربية المتحدة بتقديم ١٤ منحة دراسية نتيجة للتعاون بين المجلس البلدي وبينها.
٣- ٦٥-١٩٦٦م توفق المجلس على الحصول على خمس منح دراسية تكرم بها الأزهر الشريف، وعلى نفقته الخاصة.
٤- أنجز عمارة سوق الأسماك بالشرج، وزوده بالأنوار وما يلزم لتصفيته.
٥- انجز مركزين بالاشتراك مع قيادة الوحدات العسكرية، أحدهما في مدخل (الشرقي) الديس، بالنسبة للقادم من حضرموت الداخل، والثاني في مدخل الشرج (غرب مدينة المكلا) للقادم من ناحية حجر، وبروم، وفوه.
٦- عمّر من جديد ووسع سوق الأسماك داخل العاصمة، بطريقة حديثة.
٧- أصلح عقبة مدخل الشرج بالنسبة للقادم من العاصمة فأصبحت صالحة لمرور سيارتين براحة تامة 0، نبه على تلافي لبعض الأخطاء في التخطيط الماضي من أجل استمرار شارعين رئيسين في منطقة الشرج، وطالب بإلغاء بعض القطع التي لم تبن، وتعويض أصحابها من أجل المصلحة العامة لاستمرار الشارعين المذكورين.
٨- أصلح عقبة الجمال المؤدية إلى الديس لتكون صالحة لمرور سيارتين.
٩- قام بما لا يقل عن أربع مرات بردم العيقة [1] لتكون صالحة لمرور الناس والسيارات كحل مؤقت حتى بناء الكبري.
١٠- لن تكون الطرقات مضمونة كما ينبغي داخل العاصمة ما لم تكن هناك استحكامات جبلية فنية لسفح الجبل المطل على مدينة المكلا، ولمنحدراته،

---

[1] - العيقة: عبارة عن مسيال يفصل بين مدينة المكلا (عاصمة السلطنة القعيطية) ومنطقة الشرج المتكونة حديثا وعند مرور السيول في هذا المسيال (العيقة) تتكون بحيرة تفصل بين المنطقتين، وتكون عملية المرور فيها عن طريق قوارب الصيادين، وتستمر هذه المعناة حتى تجف المياه ويستطيع الناس التنقل بسهولة. وموقع العيقة في مدينة المكلا اليوم هو الخور. استمرت هذه المشكلة قائمة إلى حوالي عام ٢٠٠٥م عندما تم افتتاح الخور رسميا وعُوض عن الكُبري بجسر المشاة المعلق.
ويعرف الكبري بجسر العيقة ويقارب في ارتفاعه عن مستوى الأرض حوالي المترين فقط وتوسطه فتحتان لمرور المياه النابعة من العيون في هذه العيقة وكذا مرور مجاري الديس عبرها لتتجمع في منطقة الشرج وتكون بذلك مستنقعات عانا الناس كثيرا منها لكثرة ما يتربى فيها من بعوض

وفجاجه التي تخترق مياهها العاصمة، وتملى الطرقات بالمجروفات، وتهدد حياة الناس. [١]

١١- أقام طريقًا على مشارف العيقة من الجهة القبلية (الغربية) وبسفح الجبل، ويأمل أن يتم التعاون مع الجهات المسئولة في الدولة على استمرارها إلى الديس [٢] (شمال مدينة المكلا)، حيث ستكون أكثر ضمانا في حاله هطول الأمطار الغزيرة، وفي حالة كبرى مد البحر.

١٢- أصلح ووسع طريق منطقة خلف إصلاحًا لا بأس به، بحسب قدراته وإمكاناته المادية. [٣]

١٣- طالب الحكومة بخطاب رقم (٨/٤٣/٢٣محرر ١٩٦٥/٧/١٥م) أن يقوم بعملية الانتخابات للدورة الثانية في وقتها المحدد. [٤]

يرى الباحث أن عملية تقديم الاستقالات من قبل أعضاء المجالس المحلية هي عبارة عن تمرد على الوضع في البلاد الخاضع للاستعمار، وقد تزامن مع نمو وتطور الوعي القومي في جنوب اليمن، بل وفي اليمن بصورة عامة بعد قيام ثورتي ٢٦سبتمبر١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، حيث بدأ تأسيس الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية في حضرموت متأثرة بما يجري في عدن، حيث سعت هذه الأفكار الجديدة إلى التخلص من هيمنه نظام المستشارية والتخلص من العقول غير الراغبة في مواكبة التطورات الجديدة.

ليس ذلك على مستوى السلطنة القعيطية فقط بل امتد إلى السلطنة الكثيرية، فقد ألقي القبض على رئيس الجمعية التعاونية بتاربة السيد عبد الله عائض العامري، وعلى السيد طه العيدروس، وذلك بتهمة توزيع منشورات علنية علقت على حوائط مدينة تاربة تهاجم تصرفات المجلس البلدي ورئيسه

---

[١]- تقع معظم منازل مدينة المكلا (عاصمة السلطنة القعيطية) على منحدرات الجبل، وعند هطول الأمطار تتجمع المياه في الجبل ثم تندفع محملة معها الأتربة والأحجار فتدفن بهذه المجروفات الطوابق الأرضية من بعض المنازل أو تتعرض بيوت أخرى لضرب الأحجار لتستقر في داخل البيت. وقد سمعنا وشاهدنا كثيرا من تلك المشاكل.

[٢]- ديس المكلا (حي أكتوبر)

[٣]- تعمد الباحث ذكر كثيرا من المواقع والأعمال التي قام بها المجلس المحلي لسببين أولهما: أنصافا للمجلس البلدي محدود الإمكانيات وثانيهما: أن كثيرا من تلك المواقع قد استبدلت مواقعها أو جددت بشكل ملائم للوقت بحيث أصبحت تنسب للحكومات الجديدة ما بعد الاستقلال سوى كانت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو لحكومة وحدة اليمن شماله مع جنوبه

[٤]- وثيقة البيان الختامي: ص ٤,٥,٦.

مصطفى العيدروس، وتتهمه المنشورات بالتلاعب بأموال المواطنين، واستلام الرشوات، وإثارة الفتن والمنازعات بين المواطنين [١].

وفي حريضة بلواء دوعن نشرت صحيفة الطليعة مقالًا تحت عنوان (حقائق عن مجلس بلدي حريضة، طالب كاتبه بحل هيئة المجلس البلدي وإجراء انتخابات حرة نزيهة يختار بموجبها أعضاء للمجلس بدلا من الهيئة الحالية التي تم تعيينها وفق إرادة رئيس المجلس نفسه. [٢]

يبين أسلوب كتابة المقال بأن الكاتب استخدم كلمات لم تكن مسموعة من قبل، ومنها: "أنه من غير المعقول أن يتلاعب فرد واحد أو بعض أفراد بمقدرات بلاد بأسرها؛ لأن الناس لا يروقهم أن يتحكم فيهم فرد واحد، وما الثورات على الملكية إلا لكونها استبدت بالحكم ". وعلى الرغم من أن الحكم في حضرموت حكم سلاطيني فردي، بالإضافة إلى خضوع حضرموت لاتفاقية الاستشارة التي قيدت البلاد بمستشار بريطاني يرجع إليه في كل أمور البلاد، وهي اتفاقية جعلت للمستشار الأمور السياسية والمرتبطة بالعلاقات الخارجية، وتركت شئون البلاد الاجتماعية والدينية لأهلها، لم تكن هناك انتقادات لهذه السياسات من داخل البلاد، ولكن وجدت من جانب أبناء حضرموت المهاجرين أو الذين في عدن، وارتبطت هذه الانتقادات بالصحف المحلية مع تطور ونمو الوعي الوطني في المنطقة، ومع قيام ثورتي ٢٦سبتمبر و١٤ أكتوبر.

إن ميلاد الطبقة العاملة كقوة منظمة في نقابات، وما ترتب على ذلك من دخولها كقوة أساسية في المعترك السياسي، قد غير وجه البلاد السياسي وأعطى الحركة الوطنية زخما وحيوية لا تنضب. فبعد أن كانت أساليب الحركة الوطنية تقتصر على المطالبة والكتابات في الصحف والعرائض التي تقدم إلى الحاكم البريطاني العام، وبعد أن كان أقصى المطالب لها هو جعل اللغة العربية لغة رسمية في الدوائر الحكومية إلى جانب اللغة الإنجليزية، أصبحت أساليبها الإضرابات والمظاهرات والانتفاضات، ولم يكن ذلك وليد الصدفة بل كان نتيجة لعدة عوامل؛ فمنها القهر الطبقي الذي تعرض له الشعب والجماهير الكادحة زمنًا طويلا، كما كان نتيجة الظروف السياسية السائدة آنذاك ووجود

[١]- صحيفة الطليعة، عدد ٢١٣، الخميس ٣ربيع ثاني ١٣٨٣هـ/ ٢٢أغسطس ١٩٦٣م، ص١.
[٢]- صحيفة الطليعة، عدد٢٢٨، الخميس ١٩رجب ١٣٨٣هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٦٣م، ص٧.

قيادات برجوازية تحاول قيادة العمال والشعب حسب فهمها التقليدي للعمل السياسي [١].

وعند منتصف الخمسينيات بدأ الوعي النقابي ينتشر في صفوف العمال، وبدأت المشاورات وتبادل الآراء بين جماعات العمال تدور حول أهمية تنظيم صفوفهم، فتأسست بعض النقابات؛ مثل: نقابة عمال الميناء، نقابة عمال (البس)، نقابة عمال (لوك ثوماس)، نقابة عمال (كوري أندر اذرس)، نقابة المعلمين، وغيرها من النقابات. [٢]

أما في حضرموت فقد ظهرت الحركة النقابية بعد ظهورها في عدن بعدة سنوات ويعد هذا الظهور المتأخر مؤشرا على ظهور متأخر لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي في حضرموت[٣]، ولكن تشكلت من قبل جمعيات مهنية في السلطنة القعيطية مثل مكتب السيارات بالمكلا والذي يعد النواة الأولى للنقابات العمالية في حضرموت، وقد علق مأمور هذا المكتب بأن اسم النقابة محظور في السلطنة التي لم تسمح بعد بتكوين النقابات ولا الأحزاب السياسية، والهدف منه هو الاهتمام بشئون أصحاب السيارات وضمان معيشة الفقراء من المشتغلين في هذه المهنة وصيانة حقوقهم من تلاعب الجشعين والمستغلين، فتأسس مكتب السيارات في ١٩٥٧/٣/٤م، ومن الشخصيات المؤسسة له سالم صالح باعوم، سعيد يسلم باسويد، أحمد إبراهيم بن قيراط، عبود عمر باحاج، هادي بن جمعان، وينظم إلى هذا المكتب حوالي ستين سيارة. [٤]

وبارتباط نضال النقابات في عدن بالجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن، سعت الجبهة لتوسيع نشاطها النضالي، فأرسلت منذوبيها إلى الجمعيات في حضرموت من أجل تكوين النقابات فيها، وفي يناير عام ١٩٦٤م وجهت الجمعية التعاونية نداء لعمال وسائقي السيارات تهيب بهم للانضواء تحت رايتها جاء فيه: "إن انضمامكم الجماعي إلى هذه الجمعية سيكون بمثابة الحلقة الأولى

---

١ - عبد الله علي مرشد، نفس المرجع، ص١٣٠.

٢ - عبد الله علوي طاهر، مرجع سابق،٢٣٩-٢٤٠.

٣ - أحمد عبيد بن دغر. حضرموت والاستعمار البريطاني،١٩٣٧-١٩٦٧م، مؤسسة قرطبة،٢٠٠٠، ط١، ص٢٦١.

٤- صحيفة الفكر السنة الثانية، عدد ٥٢، الأحد ٢٥أغسطس ١٩٥٧م ص ١١

في سلسلة التكتلات الشعبية، ذلك أن بلادنا في حاجة ماسة إلى مثل هذه التنظيمات التعاونية في مختلف قطاعات الشعب" [١].

وتأكيدا لهذا القول فقد قدمت عددٌ من استقالات أعضاء المجلس البلدي بالغيل خلال فترة من ١٢ – ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥م، وبلغ عدد وثائق الاستقالات المتحصل عليها خمس وثائق، وتحمل هذه الوثائق أسباب تقديم الاستقالات كما جاء في الوثائق: "وبهذا فإننا نتقدم إليكم بتقديم استقالاتنا عن الجمعية التعاونية والمجلس البلدي بالغيل لأسباب: أننا خدمنا هذه الجهتين مدة طويلة، وأصبحنا اليوم طاعنين في السن، الأمر الذي جعلنا لا نستطيع تحمل مثل هذه المسئوليات، ولكي يفسح المجال للآخرين" [٢].

الدورة الثانية لانتخابات المجالس البلدية:

بعد أن انتهت التجربة الأولى لانتخابات المجلس البلدي بمدينة المكلا عاصمة السلطنة القعيطية، عملت الحكومة في السلطنة على البدء بالمرحلة الثانية منها، وكانت الخطوة الأولى أن أجرت إحصاء عام لسكان المدينة الذين بلغ تعدادهم لا يتجاوز الثلاثين ألف نسمة، وأعلنت عن فتح باب الترشيح.

إلا أن تغير الأوضاع السياسية في جنوب اليمن عامة، ومنها حضرموت، قد أدت إلى تأخير فترة الانتخابات في مرحلتها الثانية إلى أجلٍ غير مسمى، كما ظهرت الجماعات الوطنية التي عرفت عن نفسها بأنها جماعة مكافحة الحكم الفردي، وصدرت عدد من المذكرات كان أولها صادرة بتاريخ ٣شعبان ١٣٨٦هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٦٦م، وكان من أبرز المطالب هو تنحية الوزير أحمد محمد العطاس [٣]، وكذلك تكوين مجلس وطني منتخب انتخابًا مباشرًا يسيّر

١ - صحيفة الرأي العام السنة الأولى عدد٢٦، ال جمعة٣يناير ١٩٦٤م ص٣.
٢ - وثيقة: استقالة كل من عمر محمد بن غوث، عوض سالم مسهور، عوض سالم الصويل موجهة إلى وزير السلطنة بواسطة قائم الغيل وشحير، صادرة في ١٩٦٥/١٢/١٣م.
٣ - أحمد محمد العطاس: من مواليد ١٩١٧م، تلقى تعليمه في مدرسة مكارم الأخلاق بالشحر بحضرموت، واصل دراسته بدولة البحرين، عين مترجما لدى رئيس محاكم السوق، تحصل على منحة إلى بريطانيا لدراسة الشئون الإدارية، عين بعدها بإدارة ميناء الشحر ثم بإدارة الحكم المحلي مفتشا إقليميا، عين وزيرا للدولة القعيطية في ١٩٦٤/٤/١م، خلفا للوزير جهان خان (١٩٥٧-١٩٦٤م)(وثيقة: رسالة صادرة عن القصر السلطاني بالمكلا بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٣٨٣هـ/٥ابريل ١٩٦٤م) عين قائما عن السلطان عوض بن صالح القعيطي فترة غيابه في الهند إضافة إلى قيامه بمهام وظيفة وزير السلطنة. وعلى ضوء مرسوم سلطاني عين قائما للدولة فترة غياب السلطان

شئون البلاد، في نطاق قرارات هيئة الأمم المتحدة.[١]، وقد انشغلت الصحف المحلية بالأحداث السياسية التي استمرت حتى إصدار الجبهة القومية العديد من القرارات الخاصة بحضرموت منها:

١- إلغاء السلطنة القعيطية، واعتبار حضرموت جزءًا لا يتجزأ عن الجنوب اليمني المحتل مصيرا ومستقبلا، وشكلت عوضًا عنها لجان شعبية لتسيير أمور الدولة في الألوية بصورة مؤقتة.[٢].
١- إلغاء وظيفة السكرتير الإداري بتاريخ ٩/٢٠ /١٩٦٧م، ونقل صلاحياته إلى السكرتير المالي.[٣]
٢- إعفاء نواب الألوية من تأدية مهامهم وتنقل صلاحيات نائب اللواء إلى اللجان الشعبية، وضابط اللواء بصورة مؤقتة.[٤].
٣- استلام السلطنة الكثيرية.[٥].

وعلى هذا الحال استحال على السلطنة القعيطية أن تواصل استكمال إجراءات المرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية فيها، وانقطع الأمل بتوسع عملية الانتخابات التي كانت ترجو تنفيذها على ألوية السلطنة.

عوض بن صالح القعيطي (وثيقة عن القصر السلطاني صادرة بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٨٣هـ/٧ مايو ١٩٦٤م) يوم الثلاثاء ٣٠ ذو الحجة/١٤٢٨هـ/٩ يناير ٢٠٠٨م

١ - وثيقة: المذكرة الأولى شعبان ١٣٨٦هـ/١٦ نوفمبر ١٩٦٦مالصادرة عن جماعة مكافحة الحكم الفردي.

٢ - وثيقة منشورة: قرار إلغاء السلطنة القعيطية، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٣/ ١٣٨٧هـ / ١٧ /٩/ ١٩٦٧م.

٣ - وثيقة منشورة: قرار إلغاء وظيفة السكرتير الإداري، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٦/ ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧/٩/٢٠م.

٤ - وثيقة منشورة: قرار بإعفاء النواب، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٦ ١٣٨٧هـ / ٩/٢٠/ ١٩٦٧ م

٥ - أحمد عبيد بن دغر. حضرموت والاستعمار البريطاني،١٩٣٧-١٩٦٧م، مؤسسة قرطبة،٢٠٠٠، ط١، ص١٩٣-١٩٤.

المصادر والمراجع:

الوثائـــــق:

١- وثيقة: أمر إداري رقم (٢) لعام ١٩٥٠م بخصوص أنشأ المجالس المحلية والقروية في السلطنة القعيطية، صادر ب تاريخ١٦ ربيع ثاني ١٣٦٩هـ/الموافق ٤فبراير ١٩٥٠م.

٢- وثيقة: قانون تأسيس المجالس البلدية والقروية، ٥ فبراير ١٩٥٠م.

٣- وثيقة: إعلان رسمي رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠م، بخصوص تأسيس مجلس بلدي المكلا، صادر في ٢٩شوال ١٣٦٩هـ/١٢أغسطس ١٩٥٠م بإمضاء السلطان صالح.

٤- وثيقة: رسالة صادرة من سكرتير الدولة إلى نائب الدولة بلواء الشحر وشبام، صادر في ٢٩شوال ١٣٦٩هـ/١٢أغسطس ١٩٥٠م.

٥- وثيقة: إعلان رسمي رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠م، بخصوص تأسيس مجلس بلدي المكلا، صادر في ٢٩شوال ١٣٦٩هـ/١٢أغسطس ١٩٥٠م بإمضاء السلطان صالح.

٦- وثيقة: قانون (تحديد أجور بيوت السكنى والمحلات التجارية) رقم (١) لعام ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م بإمضاء نائب سلطان الدولة عوض بن صالح القعيطي، صادر بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٧٠هـ/٢١ نوفمبر ١٩٥٠م.

٧- وثيقة: عبارة عن ملحق برقم (١) لعام ١٩٥٠م.

٨- وثيقة: أمر إداري رقم (١٦) لعام ١٩٥٢م خاص بترتيب نظم المجالس القروية، صدر في ٢١أكتوبر عام ١٩٥٢م.

٩- وثيقة: صادرة عن الإدارة الإقليمية بالمكلا إلى رئيس المجلس العالي. بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨م.

١٠-وثيقة: رسالة من رئيس المجلس العالي بالمكلا إلى المواطن (.....) صادرة بتاريخ ١٩٥٥/١/١٩م.

١١-وثيقة: منشور عام برقم ١٩/٨٢/٢٧ لعام ١٩٥٨م بخصوص كيفية تفتيش المجالس المحلية، صادر عن الإدارة الإقليمية بالمكلا بتاريخ ١٣٧٧/١٢/١٤هـ /١٩٥٨/٧/١م

١٢-وثيقة: منشور رقم (٦) لعام ١٩٦٢م، صادر عن سكرتارية المكلا، في ١ محرم ١٣٨٢هـ/ ٣يونيو ١٩٦٢.

١٣-وثيقة: بيان صادر عن مجلس بلدي المكلا خاص بنتيجة انتخاب أعضاء مجلس بلدي المكلا، صادر في ٢٦صفر/١٣٨٢هـ/ موافق ٢٨يوليو ١٩٦٢م.

١٤-وثيقة: رسالة صادرة عن القصر السلطاني بالمكلا بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٣٨٣هـ/ ٥ابريل ١٩٦٤م.

١٥-وثيقة: عن القصر السلطاني صادرة بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٨٣هـ/٧ مايو ١٩٦٤م.

١٦-وثيقة: استقالة كل من عمر محمد بن غوث، عوض سالم مسهور، عوض سالم الصويل موجهة إلى وزير السلطنة بواسطة قائم الغيل وشحير، صادرة في ١٩٦٥/١٢/١٣م.

١٧-وثيقة: ضمن الملف العام لسير العملية الانتخابية. جدول يبيّن توزيع المراكز الانتخابية دون تحديد مناطق هذه المراكز.

١٨-وثيقة: قانون تأسيس محاكم المجالس المحلية، صادر بتاريخ ٢٣محرم ١٣٧٢هـ/١٣أكتوبر ١٩٥٢م.

١٩-وثيقة: قانون المجالس المحلية الصادر في ٢٣محرم ١٣٧٢هـ/ موافق١٣أكتوبر ١٩٥٢م.

٢٠-وثيقة: البيان الختامي للمجلس البلدي في دورته الأولى صادر في ١٩٦٥/٧/٢٠م.

٢١-وثيقة: المذكرة الأولى الصادرة عن جماعة مكافحة الحكم الفردي، خاصة بتصحيح الأوضاع الحكومية في السلطنة القعيطية، بتاريخ ٣ شعبان ١٣٨٦هـ/١٦ نوفمبر ١٩٦٦م.

٢٢-وثيقة منشورة: قرار إلغاء السلطنة القعيطية، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٣/ ١٣٨٧هـ / ١٧ /٩/ ١٩٦٧م.

٢٣-وثيقة منشورة: قرار إلغاء وظيفة السكرتير الإداري، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٦/ ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧/٩/٢٠م.

٢٤-وثيقة: منشورة: قرار بإعفاء نواب الألوية، صادرة عن اللجنة الشعبية العليا للجبهة القومية فرع المكلا حضرموت بتاريخ ٦/١٦ ١٣٨٧هـ / ٩/٢٠/ ١٩٦٧م.

٢٥-وثيقة: بطاقة تعريفية للموظف (كشف تسجيل موظفي إدارة المدعي العام).

الصحـــف:

الطليعـــــــــة

١- صحيفة الطليعة، العدد ١، الخميس،٢٠ ذي القعدة ١٣٧٨ه الموافق ٢٨ مايو ١٩٥٩م.

٢- صحيفة الطليعة، العدد ٧، الخميس،١٠ محرم ١٣٧٨هـ / ١٦ يوليو ١٩٥٩م.

٣- صحيفة الطليعة، العدد ٩ الخميس ١ صفر ١٣٧٩هـ/١٦ أغسطس ١٩٥٩م.

٤- صحيفة الطليعة، العدد ٢١، الخميس ١٩ ربيع ثاني ١٣٧٩هـ / ٢٢أكتوبر ١٩٥٩م.

٥- صحيفة الطليعة عدد ٢٧، الخميس ٣ جماد الثاني ١٣٧٩هـ /٣ ديسمبر ١٩٥٩م.

٦- صحيفة الطليعة، عدد ٤٨، الخميس، ٩ ذي القعدة ١٣٧٨هـ/ ٥ مايو ١٩٦٠ م.

٧- صحيفة الطليعة، العدد ٤٩، الخميس ١٦ ذو القعدة ١٣٧٩هـ/ ١٢ مايو ١٩٦٠م.

٨- صحيفة الطليعة عدد ٦٠، الخميس ١١ صفر ١٣٨٠هـ/ ٤ أغسطس ١٩٦٠م.

٩- صحيفة الطليعة عدد ٦٦، الخميس ٢٤ ربيع أول ١٣٨٠هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩٦٠م.

١٠-صحيفة الطليعة، عدد ٩٤، الخميس ٢١ شوال ١٣٨٠هـ /١٦ أبريل ١٩٦١م.

١١-صحيفة الطليعة، عدد ١٠٣، الخميس ٢ محرم ١٣٨١هـ/ ١٥ يونيو١٩٦١م.

١٢-صحيفة الطليعة، عدد ١٥١، الخميس ٢٧ الحجة ١٣٨١هـ ٣١/مايو ١٩٦٢م.

١٣-صحيفة الطليعة، عدد ١٥٢، الخميس ٥ محرم ١٣٨٢هـ/ ٧،يونيو ١٩٦٢م.

١٤-صحيفة الطليعة، عدد ١٥٣، الخميس ١٢محرم ١٣٨٢هـ/ ١٤/يونيو ١٩٦٢م.

١٥-صحيفة الطليعة عدد ١٦١، الخميس ٩ ربيع أول ١٣٨٢هـ/٩ أغسطس ١٩٦٢م.

١٦-صحيفة الطليعة عدد ١٩٦، الخميس ٢٤ ذو القعدة ١٣٨٢هـ/ ١٨ أبريل ١٩٦٣م.

١٧-صحيفة الطليعة، عدد٢٠٠، الخميس ٢٩ذو الحجة ١٣٨٢هـ/ ٢٣مايو ١٩٦٣م.

١٨-صحيفة الطليعة، عدد ٢١٣، الخميس ٣ربيع ثاني ١٣٨٣هـ/ ٢٢أغسطس ١٩٦٣م.

١٩-صحيفة الطليعة، عدد٢٢٨، الخميس ١٩رجب ١٣٨٣هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٦٣م.

٢٠-صحيفة الطليعة، عدد ٢٤٩ الخميس ٢ محرم ١٣٨٤هـ /١٤ مايو ١٩٦٤م.

٢١-صحيفة الطليعة عدد ٢٥٨، الخميس ٧ ربيع أول ١٣٨٤هـ / ١٦ يوليو ١٩٦٤م.

٢٢-صحيفة الطليعة عدد ٢٧٧ الخميس ٢٢ رجب ١٣٨٤هـ/٢٦ نوفمبر ١٩٦٤م.

٢٣-صحيفة الطليعة: عدد ٣٩٧، السبت ٤نوفمبر ١٩٦٧م.

الرائـــــــــــــــد

١- صحيفة الرائد، عدد ١٢، الاثنين ١٥ رجب ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٢- صحيفة الرائد، عدد ٥٨، الاثنين جماد ثاني ١٣٨١هـ / ٤ ديسمبر ١٩٦١م.

٣- صحيفة الرائد، عدد ٦٥، الاثنين ١٦ شعبان ١٣٨١هـ/ ٢٢يناير ١٩٦٢م.

٤- صحيفة الرائد، عدد ٧٢، الاثنين ١٣ شوال ١٣٨١هـ /١٩ مارس ١٩٦٢م.

٥- صحيفة الرائد، عدد ٧٩، الاثنين ٣ الحجة ١٣٨١هـ/٧ مايو ١٩٦٢م.

٦- صحيفة الرائد، عدد٨٢، الاثنين ٢ محرم ١٣٨٢هـ / ٤ يونيو ١٩٦٢م.

٧- صحيفة الرائد، عدد ٨٤، الاثنين ١٦ محرم ١٣٨٢هـ / ١٨ يونيو ١٩٦٢م.

٨- صحيفة الرائد، عدد ٨٦، الاثنين ٣٠ محرم ١٣٨٢هـ / ٢ يوليو ١٩٦٢م.

٩- صحيفة الرائد عدد ٨٩، الاثنين ٢٠ صفر ١٣٨٢هـ/٢٣ يوليو ١٩٦٢م.

١٠-صحيفة الرائد، عدد ٩١، الاثنين ٦ ربيع أول ١٣٨٢هـ/ ٦أغسطس ١٩٦٣م.

١١-صحيفة الرائد، عدد ٩٥، الاثنين ٤ ربيع ثاني ١٣٨٢هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٦٣م.

١٢-صحيفة الرائد: عدد١١٨، الاثنين ٢٨ القعدة ١٣٨٢هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٦٣م.

١٣-صحيفة الرائد، عدد ١٢١ الاثنين ٢٦ الحجة ١٣٨٢هـ/ ٢٠ مايو ١٩٦٣م.

١٤- صحيفة الرائد، عدد١٣٨، الاثنين ٢٨ ربيع ثاني ١٣٨٣هـ /١٦ سبتمبر ١٩٦٣م.

١٥-صحيفة الرائد، عدد١٤١، الاثنين ١٩ جماد الأول ١٣٨٣هـ /٧ أكتوبر ١٩٦٣م.

١٦-صحيفة الرائد، عدد ١٤٣، الاثنين ٣ جماد الآخر ١٣٨٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٦٣م.

١٧-صحيفة الرائد: عدد١٦٧، الاثنين ١ذو الحجة ١٣٨٤هـ/٣ أبريل ١٩٦٤م.

١٨-صحيفة الرائد، عدد ١٦٨، الاثنين ٨ الحجة ١٣٨٤هـ /٢٠ أبريل ١٩٦٤م.

الفكـــــــــر:

صحيفة الفكر السنة الثانية، عدد ٥٢، الأحد ٢٥أغسطس ١٩٥٧م.

المراجـــع:

١- أحمد عبيد بن دغر، حضرموت والاستعمار البريطاني، ١٩٣٧-١٩٦٧م، مؤسسة قرطبة، ٢٠٠٠، ط١.

٢- خالد ناصر باراشد، سالم عوض رموضة: إعادة تأهيل السواقي وقنوات مياه الشرب السطحية في المناطق التاريخية من مدينة المكلا. بدون أي إشارات تعريفية.

٣- سيف الدين كاطع: الانتخابات الديمقراطية ... الأهمية والأبعاد في تحديد شكل الحكم. عن جريدة الصباح ٢٤ /٩ /٢٠٠٧م.

٤- صباح باله: مفهوم الانتخابات. الموسوعة السياسية ٢٠٢٠م.

٥- عبد الفتاح ماضي: مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية اللقاء السنوي الرابع عشر للديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، المنعقد يوم السبت ١٨ /٢٠٠٧/٨م.

٦- عبد الله أحمد الناخبي: حضرموت، فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب أو شذور من مناجم الأحقاف، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، ط١ ،١٩٩٧م ١٤١٨هـ/ ص٦٥.

٧- عبد الله علي مرشد، نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن ١٩٣٥-١٩٨٠م، وزارة الثقافة عدن، دار ابن خلدون، ط١ ،١٩٨١م.
٨- علوي عبد الله طاهر، المنظمات والهيئات الشعبية اليمنية، ودورها في الحياة الثقافية ونشر الوعي الوحدوي، ١٩١٨-١٩٦٧م، مطابع دار التوجيه المعنوي، صنعاء، ٢٠٠٩م.
٩- فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز المعرفة –أشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٣٤٠ هـ/٢٠٠٩ م.
١٠-لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبي منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت.
١١-مجموعة من الباحثين، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩.
١٢- محمد بن عبد الله آل عبد اللطيف مفهوم الانتخابات وأهميتها، latifmohammed@hotmail.com
١٣-الموسوعة السياسية. ٢٠٢٠ م Copyright © Political Encyclopedia

المقابلات الشخصية:

١- نضال علي سالم باعشن بتاريخ ١٥/ أغسطس ٢٠٢٠م.

المجلات:

مجلة حضرموت الثقافية: بحث تحت عنوان (سواقي المكلا... عتوم شريان الحياة) تحقيق عبد الله عوض بكير وصالح الفردي. السنة الأولى، العدد الأول ١٤٣٧ هـ/٢٠١٦م.